الفصل الأول

المبحث الأول

1.1 مقدمة :

الجريمة ظاهرة إجتماعية وجدت منذ فجر التاريخ، حين قتل قابيل أخاه هابيل بدافع الغيرة لعدم تقبل قربانه، ومنها بدأت البشرية تدخل هذا النمط من التصرف بمختلف الدوافع التي لاتزال موجودة حتى يومنا هذا، وقد أطلقت المجتمعات البشرية على تسمية الخروج على ما رسمه المجتمع من مبادئ بكل أنواعها جريمة، لذلك دراسة الجريمة لم تعد تحت تخصص واحد أو مجال عملي واحد أو فئة من المتخصصين بالأمر حيث ظهرت العديد من المدارس والإتجاهات والأراء في دراسة الجريمة والسلوك الإجرامي، مثل الفقهاء وعلماء الإجتماع وعلماء النفس...وغيرهم،الجر ائم تؤذي الأفراد والمجتمع إذ أنها تختلف بإختلاف المشاكل والتأثيرات التي كانت السبب فيها، وفي القدم كانت المجتمعات البشرية بسيطة في تركيبها الإجتماعي والأُسلوب المعيشي لها ونوعية العلاقات والتفاعلات بين أفراد المجتمع حيث أن التاريخ الأنساني منذ القدم لميخلو تماماً من وجود بعض الأفراد لايمتثلون لثقافة المجتمع وهم المنحرفون عنه حيث أنهم لا يقدرون على التكيف الإيجابي مع أفراد مجتمعهم.

إختلفت رآ اء الباحثين حول العلاقة بين التحضر والجريمة، فالبعض يرى أنها علاقة حتمية بينما يرى البعض الآخر بأن الجريمة ليست بالضرورة من نتاج المجتمع الحضري، وأن الجريمة ترتبط بالتحضر رإتباطاً وثيقاً . حيث أن الجريمة تعتبر ظاهرة لها جوانب مختلفة، فهي قد تنشأ من العلاقات الإجتماعية والضغوط الحياتية و المعيشية لدي الأفرا والضغوط المادية و المشاكل التي تحدث داخل الأُسرة أو عن طريق الأنتقال من مكان لأخر، لذلك لابد من دراستها والإلمام بكل الجوانب التي قد تؤدي إلى إنتشار هذه الظواهر ومكافحتها بكل صورها وأشكالها، التي بدورها تشكل خطورة على أمن وسلامة المجتمع حالياً ومستقبلاً . ومن هذه الجرائم جرائم ضد النفس وهي أخطرها وجرائم ضد المال وجرائم ضد الشرف وجرائم أُخري خاصة كالمخدرات والخمور والسرقة وجرائم أُخري ضد المال العام وهي تسبب بها العاملون في مؤسسات الدولة.

تنتشر ظاهرة الجرائم في البيئات الحضرية كثر بينما تقل أو تنعدم في البيئات الريفية والقروية، نظراً لتعقد الحياة في المجتمع الحضري وبساطتها في المجتمع الريفي والقرويفالوسط الحضري يُ مكن من توفير الظروف التي تساعد علىالأجرام وا نتشارتلك الظواهر. على الرغم من أن هنالك وسائل قوى ضبط أكثر لأدارة المجتمع كالقانون إلا أن أخطار وأعداد الجرائم لازالت تتزايد يوماً بعد يوم، وذلك بسبب

التحولات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والتكنولوجية الكبيرة في الأونة الأخيرة لذلك أصبحت هنالك حوجة ماسة إلىمعالجة هذه الظاهرة والحد من إنتشار ها والوقاية منها بهدف الوصول إلى دوافعها.

لازمت ظاهرة الجريمة البيئة الحضرية حيث تطور المجتمع، فكلما تطور المجتمع تطورت الجريمة وا ٍتخذت أنماط وأساليب وأبعاد مختلفة، حيث أن ظاهرة الجريمة مرتبطة بأفراد المجتمع وعاداتهم وتقاليدهم والمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لذلك هذه المتغيرات تصتحب معها ظهور هذه الإنحرافات والسلوكيات الإجرامية والظواهر الغير سوية، حيث أن هذه الظواهر تكون بصورة أكبر في المدن الكبرى التي هي جاذبة للأفراد للحصول على فرص عمل أحسن ومستوى تعليمي وصحي ومعيشي أفضل.

إن مدينة الخرطوم الكبرى في الآونة الأخيرة حدثت فيها تغيرات كبيرة من الناحية السياسية والأقتصادية والتكنولوجية وأصبحت مدينة جاذبة للوافدين من داخل السودان وخارجه، حيث أنها تعد العاصمة التجارية والصناعية، وأن بها وفرة في فرص العمل والمؤسسات التعليمية المختلفة حيث بلغ عدد سـ ُكانها (5274321نسمة) ونسبتها مقارنة مع باقي الولايات (13.48%) من إجمالي عدد السـ ُكان (التعداد السكاني ولاية الخرطوم 2008م)، لذلك أصبحهنالك إزدياد كبير في الكثافة السـ ُكانية وبالتالي زيادة في معدلات الجريمة وأنماطها وأساليبها حيث بلغت نسبة الجرائم (44%) من الولايات الأُخرى والتي تعد أعلى نسبة منهم، وهذا بدوره الدافع الأساسي لدراسة هذه الظاهرة.

2.1 مشكلة البحث:

تعتبر ظاهرة الجريمة من الظواهر التي تهدد كيان المجتمع وتعمل على عدم إستقرار الأمن فيه، وبالتالي الإضرار بمصالح الأفراد في ذات المجتمع. لذلك لابد من معرفة المشاكل التي تؤدي إلى ظاهرة الجريمة، ومدى تأثيرها بالبيئة الحضرية من جميع النواحي الإجتماعية والثقافية والسياسية والإقتصادية والتخطيطية والقانونية، ومعرفة أنواع هذه الظواهر الإجرامية وأساليبها وأسبابها. وهذه المشكلة تصاغ في أن البيئة المتردية تؤدي إلى إرتفاع ظاهرة الجريمة في المستوطنات الحضرية.

3.1 أهمية البحث :

تعد هذه الدارسة إضافة محاولة لتقييم العلاقة بين البيئة الحضرية والجريمة في ولاية الخرطوم إلى الدراسات القليلة القائمة على هذا الجانب، بالإضافة إلى تقديم دراسة علمية أكثر توسع وأشمل للظاهرة الإجرامية وا ٍيجاد تفسير لها مع التطور السريع في التحضر والتكنولجيا ومكافحتها. وتعتبر هذه الدراسة مساعدة لمختلف التخصصات الأُخري والجهات المعينة ذات الصلة للمساهمة والمبادرة، لإيجاد حلول للمشاكل الناتجة من تأثير البيئة علي إرتفاع الجريمة، وتطرح هذه الدارسة بعض المؤشرات والتوصيات التي من خلالها يتممعرفة العلاقة بين البيئة الحضرية والجريمة وا ٍيجاد الحلول لخفض معدلات الجريمة في تصميم البيئة الحضرية لزيادة الشعور والأحساس بالأمن والإطمئنان لدي المواطنين.

4.1 أهداف البحث:

(1) الوصول لبيئة حضرية تحد من إنتشار الجريمة في ولاية الخرطوم.

(2) الوصول لمعايير تخطيطية وتصميمية و إجتماعية تحد من إنتشار ظاهرة الجريمة.

(3) الوصول إلى تحليل العلاقة بين البيئة الحضرية وظاهرة الجريمة في ولاية الخرطوم ، من أجل تحقيق الأمن المجتمعي.

(4) توعية المجتمع بأهمية البيئة الحضرية وكيفية المحافظة عليها.

5.1 منهجية البحث :

إتبع نهج الدراسة على التحليل الوصفي والمقارنة لمضمون البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة بإستخدام وسائل وطرق لجمعها تتمثل في :

أ) المصادر المكتبية: شملت الكتب،المراجع،الأبحاث العلمية،الأوراق والرسائل العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

ب) المصادر الرسمية: شملت البيانات والمعلومات والإحصاءات ومخططات الأراضي التي تم جمعها حول منطقة الدراسة من خلال المقابلات بالمؤسسات الرسمية مثل: وزارة الإحصاء والتعداد السكاني، وزارة التخطيط العمراني محلية بحري،إدارة منسقي اللجان الشعبية محلية بحري،رئاسة شرطة محلية الخرطوم بحري.

ت) المصادر الشخصية: شملت المعلومات والبيانات التي قام الباحث بجمعها من خلال المقابلات والمشاهدات الميدانية،التصوير الفوتوغرافي الذي يدعم موضوع الدراسة.

ث) تحليل والمقارنة بين البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من المصادرة المختلفة.

6.1 مجال وحدود البحث:

المكان:مدينة الخرطوم بحري - حي كافوري، حي طيبة الأحامدة (العزبة).

7.1 فرضية البحث :

تفترض الدراسة أن عدم الإهتمام بالبيئة الحضرية وعدم مواكبة السياسات و السلطات المختصة لمعالجة المشاكل والتغيرات التي تحدث من وقت لأخر بصورة سليمة يؤدي إلى تدهور البيئة الحضرية التي بدورها تؤثر في إنتشار ظاهرة الجريمة والسلوكيات الغير أخلاقية. كما تفترض وجود علاقة بين تردي البيئة وا إرتفا ع نسبة ظاهرة الجريمة.

8.1 خطة البحث:

إشتملت الدراسة على أربعة رئيسية ، تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة والذي تضمن مقدمة

البحث، مشكلة البحث وأهميتها وأهدافها ومنهجيتها ومجالوحدود وفر ضية البحث. أما الفصل الثاني فقد إشتمل على الإطار النظري والذي يتكون من مبحثين، المبحث الأول إشتمل على مفاهيم التحضر ومفهوم البيئة الحضرية ونظريات التصميم الحضري وعوامل النمو الحضري ومشكلات البيئة الحضرية أما المبحث الثاني فقد تضمن تعاريف الجريمة وأركانها وتقسيماتها وأنماطها والعوامل المؤثرة فيها والإتجاهات النظرية لظاهرة الجريمة وأُسس والمعايير التي تحد من ظاهرة الجريمة.

أما الفصل الثالث إشتمل على الدراسة التحليلية ويتكون من مبحثين، المبحث الأول يتضمن الدراسة التحليلية للنموذج المشابه العالمي وإقليمي، أما المبحث الثاني إشتمل على الدراسة التحليلية لمنطقة الدراسة والمقارنة مع نظيرتها، ومعرفة الأسباب التي أدت إلى إرتفاع ظاهرة الجريمة في منطقة الدراسة. أما الفصل الرابع فقد تناول النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

الفصل الثاني

المبحث الأول

(مفهوم البيئة الحضرية ونظريات التصميم الحضري)

1.1.2 مقدمة :

عرفت البيئة الحضرية على أنها ذلك الشكل المميز للحياة الذي يرتبط بنمو المدن، وهي متغيرات تظهر بين الأفراد القاطنين لها. (spates 1982،p 324)و البيئة الحضرية لم تقتصر على سُكان المدينة فقط بل تمتد إلى أبعد من الحدود الإدارية لها، فسُكان المدينة ليسوا جميعاً حضريين بالضرورة فمنهم جزء مهاجر إليها ولم يتفاعل بعد معها ولم يكتسب السمات الخاصة بها(غيث،1986 ،ص 17).

من المحاولات التي أُجريت لتحديد خصائص المجتمع الحضري عن طريق مقارنة قام بها كل من (سوركين وكارلزيمرمان) وهي تعد مدخل لدراسة نموذج المجتمع المحلي، وتتلخص في نظرتها إلى المهنة حيث أنها هي المحور الأول والأساس حيث بين الفروق والإختلافات التي ترتبط بخصائص مميزة، حيث تمتد هذه الخصائص إلى جانب إختلاف المهنة على عدة أبعاد(المهنة والبيئة، حجم المجتمع، كثافة السُكان، التجانس والتغاير، التمايز الإجتماعي، التدرج الطبقي، الحراك والتنقل).

2.1.2 الفرق بين مفهوم التمدن ومفهوم التحضر:

يُعرف التمدن في معاجم اللغة أنه: البدو بعدما إستقروا في المدينة، عاشوا عيشة أهل المدن وتكيفوا مع جوها، وتمدن الشعب أي دخل مرحلة الرقي والحضارة والعمران، وثقافة التمدن هو المصطلح الذي صاغه عالما الإجتماع الأمريكيان بيكر وهوروفيتز (Becker and Horowitz)، عام 1970 لدراسة ما يتعلق بالأعراف الإجتماعية السائدة في سان فرانسيسكو بكاليفورنيا.

إما في شأن التمدن قال ابن خلدون «ولهذا نجد أن التمدن غاية البدوي يجري إليها، وينتهي بسعيه إلى مقترحه منها، بينما الحضري لا يتشوق إلى أحوال البادية إلا لضرورة تدعوه إليها أو لتقصير من أحوال أهل مدينته. لكن هل يتفق معنى التمدن ومفهومه مع معنى التحضر ومفهومه؟ قطعاً لا. حيث تم إيضاح مفهوم التحضر (Urbanization)، بأنه هو ظاهرة عالمية تعني الإتجاه المتزايد لدى سكان الريف للإقامة في المدن (الحضر). لذلك ترتبط ظاهرة التحضر بهجرة السكان من الريف إلى المدينة وأيضاً هو عملية إنتقال الناس من الريف إلى المدن، وما يرافق عملية الإنتقال هذه من تغيير في طبيعة الإعمال والمهن التي يمارسها المرء والتي كان يغلب عليها بل كانت تقتصر على الإعمال الزراعية إلى المهن الصناعية والتجارية المعقدة.

ويشير مفهوم التحضر إلى عملية من عمليات التغير الاجتماعي وهي إنتقال الريفيين إلى المدن وإكتسابهم تدريجياً القيم الحضرية وما يرتبط بها من أنماط السلوك الحضري إلى أن تنتهي هذه العملية إلى ما يسمى بالتكيف الإجتماعي. أما مجرد إنتقالهم إلى المدن فهو عبارة عن تغير، ولكنه ليس تحضراً. وهكذا فالتحضريصف جزءاً من عملية التغير الإجتماعي. والتغير كذلك يختلف عن مفهوم «الحضرية Urbanism» الذي يشير إلى إكتساب الناس وخاصة في الريف لأساليب الحضر دون الإنتقال إلى المدن، كما يحدث في عملية التحضر فالتغير يعني ذلك ويعني كذلك العكس تماماً، كما يعني إكتساب هؤلاء لأي أساليب وفي أي إتجاه سواء عصري أو غير عصري. ويعتبر الإنتشار الثقافي أحد وجوه إكتساب الخصائص الحضرية، و هو من العوامل الخارجية للتغير.

أما مفهوم التحضر فهو يعرف بالعملية،وا رتبط بمعاني كثيرة منها الإشارة إلىحركة السُكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، ومايتبع ذلك من تزايد نسبةالسُكان المقيمين في المناطق الحضرية عن نسبة السُكان الذين يقيمون في المناطق الريفية، وأيضا أنماط السلوك وأساليب الفكر الحضري، حيث أن ذلك المفهوم إرتبط بمجموعة من التصورات منها التصورات الديمو غرافية التي تشير إلىالتجمعات السكنية وا جمالي السُكان، وأيضا التصورات الإقتصادية التي تشير إلى أن الحياة تقوم على العمل الصناعي والإداري والتجاري والخدمات، وأيضا التصورات الأيكولوجية التي تقيس درجة التحضر وفق سيطرة الإنسان علىالبيئة الطبيعية وا ستخدامها لرفاهيته، وأيضا التصورات التنظيمية التي تركز على التنظيمات الإجتماعية المعقدة وتطور المجتمع ليصبح متميزاً في النهاية بإنقسامية الأدوار وتعددية الإنتماءات وغلبة المصلحة على العواطف (السيد،1421 هـ ،ص97-133).

3.1.2 مفهوم البيئة الحضرية :

هي نسيج ذو هيكل معقد خليط من الأبعاد الطبيعية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والفكرية، وهي مجموع ماغيره الإنسان عن الطبيعة في المدن والمناطق الحضرية من أجل خلق بيئة ملائمة لحياة الإنسان، الذي أدى إلى جعله يسعى إلى تنظيمهاوا عادة خلق نوع من عناصرها والمحافظة على التوازن بين مختلف عناصر المجال الحضري الطبيعية والصناعية ، بغرض إشباع متطلباتة المادية والروحية وضمان إستمرارية وسلامة صحته.

فالبيئة الحضريةمفهوم واسع ويشمل العالم المحيط بنا حاوياً كل شئ نراه أو نشعره به أينما كنا وحتى ما لانستطيع أن نراه، فهو يرتبط معنا مكانياً (كونه سلسلة من التراكيب المادية ، والفعاليات) وزمانياً (كونه إستمرارية لقيمتها الإجتماعية والثقافية والدينية عبر مجموعة من المتغيرات التي تنشأ وتتبلور، وقد يعاد تشكيلها وتطورها) ومن خلال الإطلاع على الدارسات التي صنفت البيئة إلى مركبات ومنها دارسة(Rapoprot1977) ودارسة (BroadBent1973) ودارسة (Lynch1984) أن البيئة تتكون من

جانبين أساسين، الأول يتعلق بالإنسان كفعل صادر منه أو كرد فعل ناتج من تفاعله مع الجزء الثاني للبيئة والمتمثل بالبيئة المبنية(Build environment) والتي بدورها تتكون من جزئين أساسين يمثل أحدهم البيئة الفزياوية وهي الإمكانات الموضوعية للبيئة، أما الأخر فيتمثل بالفضاءات وتنظيمها كونها الأثير الرابط لعملية التفاعل بين الإنسان والبيئة الفزياوية، والذي يحدد ماهية البيئة الحضرية.

مماسبق يمكن القول أن مفهوم البيئة الحضرية تتحدد من خلال الإتصال والتأثير المتبادل بين الإنسان وكل ما يتعلق به من متغيرات وثوابت وسلوك إنساني، متضمن العادات والتقاليد الثقافية والحضارية والفعاليات والأنشطة وبين البيئة المبنية التي هي عبارة عن كتل بنائية وتنظيم فضائي.

4.1.2 عوامل النمو الحضري:

إن التغيرات التي حدثت في السودان لها الأثر الكبير على الإهتمام بتحليل عوامل التحضر ومظاهر هذا التحضر في السودان ومن هذه العوامل المساعدة في إزدياد التحضر هي:

أ) التوجه السياسي وتشجيع النمو الحضري.

ب) التغير في أنماط التجارة والعلاقات الخارجية.

ت) تقدم وسائل التكنولوجيا.

ث) الهجرة الداخلية والخارجية للمدينة لجذب الكفاءات الفنية والفكرية والعلمية من الخارج.

ج) إتاحة الفرص الملائمة للإستثمارات لرأس المال وا إستيراد التكنولوجيا.

5.1.2 العوامل والمشكلات المؤثرة على البيئة الحضرية:

هناك العديد من العوامل التي تؤدي لوجود هذه الإختلافات البيئية وغيرها داخل المدن، وهذه العوامل هي:

ح)العوامل الإقتصادية(النمو الإقتصادي، مستوى التطور، البعد الإقتصادي الكلي ، الفقر).

خ)العوامل الديموجرافية والإجتماعية.

د) العوامل الطبيعية والمكانية(عناصر النظام الحيوي في موقع المدينة، وأنماط إستخدامات الأراضي).

ذ) الإطار المؤسسي (المنتفعون ،عوامل نطاق السلطة،القضايا المتشابكة بين القطاعية).

6.1.2 المشكلات البيئية المؤثرة في العمران الحضري:

أ) مشكلات الحصول على البنية التحتية والخدمات البيئية.

ب) مشكلات التلوث الناتج عن المخلفات الحضرية والإنبعاثات.

ت) مشكلات تدهور الموارد.

ث) مشكلات الأخطار البيئية.

7.1.2 نظريات التصميم الحضري:

1.7.1.2 النظرية الحيزية (Territory Theory):

جرى التباحث في النظرية الحيزية وعلاقتها بظاهرة الجريمة ومستوى تحقيق الأمان منذ منتصف القرن العشرين من خلال فكرة المساحة المحمية وتعد أهم النظريات، حيث إعتمدت هذه النظرية في حينها على قاعدة بيولوجية عامة هي نزعة الدفاع عن الحيز الذي يكون الانسان متفاعلاً إيجابياً مع الفضاء الذي يشعر بحيزيته، الذي يظهر بوصفه أحد أوجه التعبير عن خصوصية الفضاء لشاغله، كما تقترح هذه النظرية وجود تجاوب مستمر بين المجاميع والمعرفة والحدود الفضائية (Lang 1987, p98).

يعتمد مفهوم الحيزية على الفصل النظامي للعام والخاص لتعزيز السيطرة الداخلية على الفضاءات الخاصة وعزلها عن الفضاءات العامة لتحقيق الأمان وعلى مستوى العلاقة الفضائية، في حين تسيطر الفضاءات شبه العامة وشبه الخاصة على الحركة والفعاليات.(Porteous1975,p19-21.)

2.7.1.2 نظرية تجانس إستعمالات الأراضي الحضرية (Spatial Organization of Urban Land Use):

أكدت جاكوب (Jacobs،1962م) أن الإستخدام المختلط في إستعمالات الأرض القريبة من البيئات السكنية يعتبر مفتاح الأمان للفضاءات الحضرية، حيث تلخصت أفكارها في أن الإستعمالات المجاورة المتعددة الفعاليات سوف تجذب وتغري الناس بحركة متواصلة ومستمرة خلال ساعات الليل والنهار، وأن الإستعمال المستمر للفضاءات العامة في المنطقة السكنية هو أكثر العوامل المساعدة والطرق المؤثرة في ضمان توفر المراقبة البصرية الطبيعية غير الرسمية، وإعطاء الشعور بالأمان وقد أشارت إلى (أن توفيرعدة فعاليات في الفضاءات السكنية يوفر عيوناً إضافية للمراقبة البصرية) كما توضح الصورة رقم (2-1) تجاور نشاط تجاري مع نشاط سكني ومدي التجانس بينهما وإحياء المنطقة السكنية، وعلى النقيض من ذلك فإن هيمنة فعالية واحدة أو إستعمال أرض واحد قرب المنطقة السكنية سيجعل الأرض عديمة الإهتمام، لأن إستعمالها ليس دائماً ولكنه ضمن وقت معين ويتم هجرها في الأوقات الأُخرى ولمدة طويلة ممايؤدي إلى إنخفاض مستوى الأمان وزيادة معدلات الجريمة فيها في تلك الأوقات (Jacobs,1962,p.168-171).

صورة رقم (2-1) (توضح تجانس إستعمالات الأرض(urbandesigncompendium p19))

(3.7.1.2) نظرية الفضاء السالب (Negative Space Theory):

تناول رأ دري (Ardery،1966م) التوجهات نفسها التي تطرقت جاكوب (Jacobs) إليها في تنظيم وتنويع إستعمالات الأرض القريبة من المناطق السكنية، وتجنب ظهور الفضاءات السالبة مشيراً إلى أن إنخفاض مستوى الأمان هو نتيجة لوجود فضاءات سالبة ومهملة (كئيبة) بين البلوكات السكنية مكونة حالة من التشتت المكاني. يؤكد رأ دري (Ardery) أن المناطق السكنية بدأت تعاني من حالة الفصل والعزل الإجتماعي، نتيجة لما أحدثته التصاميم الجديدة من ظهور ساحات خالية وأبنية مهجورة أصبحت بمثابة مانع فيزياوي لإنماط الإتصال الإجتماعي بين سُكان تلك المناطق ، والصورة رقم (2-2) توضح ظهور الفضاء السالب خلف المباني السكانية والتي تجذب المنحرفين إليها، حيث تكمن أهمية التصميم الحضري في خلق فضاءات جاذبة لحركة السُكان ومكان لتفاعلهم ضمن محيطهم السكني، غير أنه في الكثير من الأحيان يصبح جاذباً لتواجد المنحرفين سلوكياً وطارداً للتواجد الإجتماعي، إذ أكد أهمية حيوية ونشاط البيئة السكنية وأن المسؤول عن ظهورالإستياء السكني في البيئة السكنية هم المخططون الحضريون والمعماريون والأدارات السكنية (Ardery, 1966. 40-44).

صورة رقم (2-2) (توضح الفضاء السالب المحيط بالمنطقة(urbandesigncompendium p57))

(4.7.1.2) نظريةالتنظيم البيئي (Environmental Organization Theory):

ذكر أنجل(Angel،1968م) في رفع مستوى الإمان والحد من الجريمة من خلال تنظيم البيئة إذ أشار إلى أن مستوى الأمان يرتبط بالبيئة العمرانية والإجتماعية من ناحية الحيزية والمشاهدة والأدراك والمراقبة البصرية ضمن البيئة العمرانية، كما يظهر في الصورة رقم (2-3) النتظيم من حيث فتحات النوافذ ومداخل الأبنية وتنظيم الشارع التي تمكن من المشاهدة بصورة واضحة، إذ عد أن هذه العناصر بمثابة مؤشرات مقترنة بضعف مستوى الأمان، ومن جانب أخر فأنه ركز على عوامل أُخرى مرتبطة بالتنظيم الحضري كالشوارع، المناطق التجارية ذات الكثافات العالية، إذ جلب الإنتباه بإتجاه الأهمية المتزايدة التي تؤديها في التنظيم الفضائي للمناطق السكنيةوإفترض:

1- أن المساحات أو المناطق ذات الإستعمالات القليلة أو الصغيرة سوف تملك مستوى أمان علىٍ بسبب إنخفاض عدد المستخدمين .

2- المناطق ذات الإستخدامات الهادئة سوف تكون خطرة لإنها لاتمتلك مراقبة ورصد جيد، وتكون بمثابة عنصر جذب للسلوك المنحرف (Angel 1968,65-50 .p.).

صورة رقم (2-3) (توضح التنظيم البيئي (urbandesigncompendium p11))

(5.7.1.2) نظرية الفضاءالمدافع عنه (Defensible Space Theory):

أن الفضاء المدافع عنه هو تمييز الأرض والفضاء بواسطة محددات فيزيائية أو بصرية تؤكد الحيزية وتمنح فرصة المشاهدة والمراقبة البصرية الطبيعية بحيث يصبح الفضاء مسيطر عليه من قبل ساكنيه (Ibid,1972,P.4).

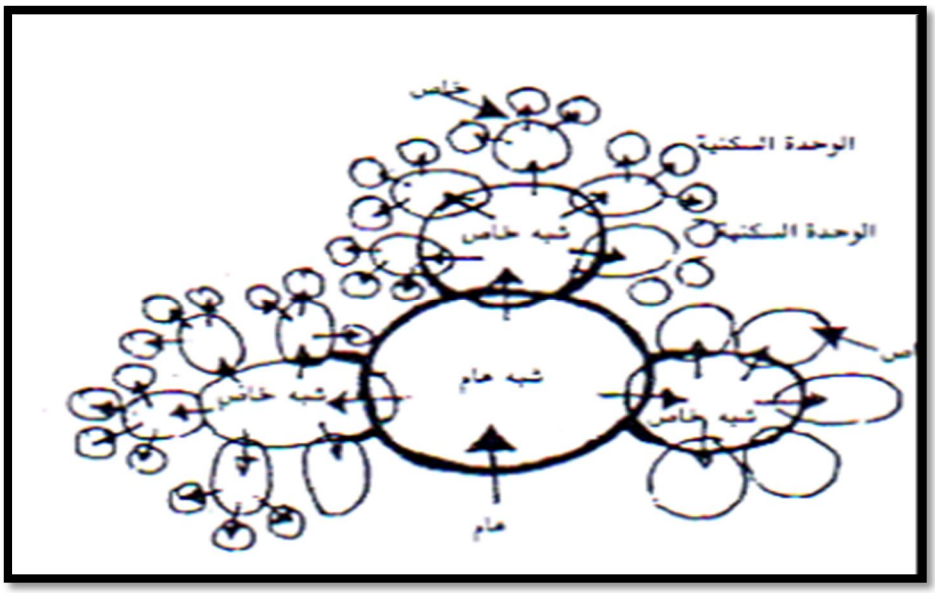

صورة رقم (2-4) (توضح تدرج الفضاء المدافع عنه (Newman,1972,p.9))

❖ عناصر الفضاء المدافع عنه (The Defensible Space Elements):

أ) الحيزية(Territoriality):

تعني قابلية وطاقة البيئة العمرانية لتكوين أنطقة يمكن تمييزها والتي تعبر عن التأثيرات الحيزية أو النفوذ الحيزي بقصد عدم تشجيع الغرباء إليها وتشجيع السُكان على الدفاع عن فضاءاتهم وممتلكاتهم. وهناك ثلاث أبعاد للحيزية صنفها براور (Brower،1980م) حيث تكون العلاقة السببية ما بين التصميم العمراني وظاهرة الجريمة وقد صنفها إلى ما يلي :

- الإشغال(Occupancy): يمكن أن تبين تأثير إشغال الفضاء إلى الخارج من خلال إستعمال أي علامة أو إشارة من خلالها يجري تأكيد الشعورالدفين بالحيزية.
- الحماية(Defence): تشمل الأفعال كافة التي تحاول الدفاع ضد الإنتهاك والتعدي المحتمل حدوثه.
- درجة التعلق والإنتماء المكاني(Attachment): يقصد بها هنا درجة الإرتباط والإنتماء للمكان الذي يعيش فيه الفرد، ويشير إلى الشعور بالملكية إتجاه المكان الذي يدفع الساكن إلى

الدفاع عن حيزته الخاصة بسبب مشاركتها مع التصور النفسي أو مع الوحدة الإجتماعية (Brower, 1980,p186-192).

ب) المراقبةالبصريةالطبيعية(Natural Surveillance):

نعني بها قابلية التصميم الفيزيائي في توفير فرص المراقبة البصرية الطبيعية للمستخدمين، وهي آلية لتحسين قابلية المستخدمين في المراقبة العرضية والمستمرة للمناطق والفضاءات غير الخاصة في بيئتهم، داخل وخارج الأبنية وتصميم الأبنية بحيث تسمح وتوفر فرص المشاهدة السهلة من خلال مناطق النفوذ الحيزي(Ibid, 1972,p. 52).

تعتمد المراقبة البصرية على الإستراتيجيات التالية : تحسين الإنارة، تقليل إمكانية الإختفاء، قرب المستخدمين من الشوارع والمتاجر، زيادة توقيع الفعاليات الخارجية على وآي من النوافذ والمنازل والمتاجر كما مبين في الصورة رقم (2-6) والصورة رقم (2-5) تبين كيفية مراعاة تخطيط المنطقة السكنية بصورة تمكن من المراقبة البصرية من جميع الوحدات السكنية من خلال الفضاءات الداخلية المحيطة بالواحدات السكنية والفضاءات الخارجية المقابلة للشوراع .

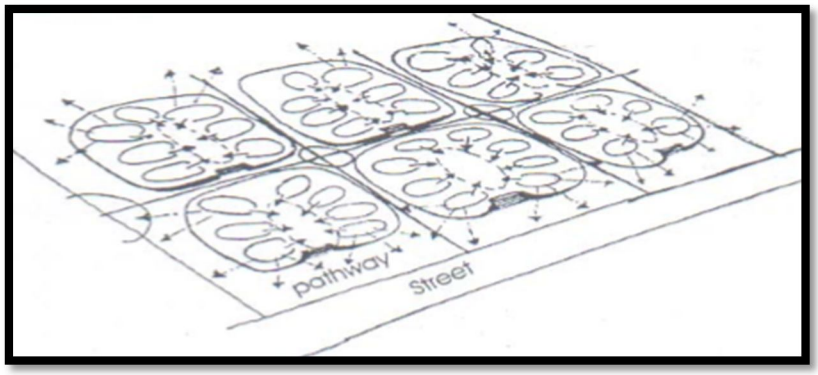

صورة رقم (2-5) (توضح إقتران المراقبة البصرية مع الحيزية في الفضاء المدافع عنه((Newman,1972,p.9))

صورة رقم (2-6) (توضح المراقبة البصرية الطبيعية(urbandesigncompendium p90))

ت) الوصف أو التصور البيئي (Environmental Image):

نعني به قابلية التصميم على التأثير في إدراك خصوصية المشروع وإنعزاليته والسمة الغالبة عليه والذي يؤدي إلى بناء صورة ذهنية سلبية أو إيجابية من حيث وضوح حصانة أو عدم حصانة المنطقة لدى المستخدم ولدى المجرم في آن واحد.

ث) المحيط البيئي (Milieu):

هي عملية تعزيز الأمان من خلال تحقيق مبدأ التجاور بين الفعاليات والإستعمالات الحضرية الأكثر أماناً والتي لا توفر تهديداًمستمراً، وكذلك تجاورمشاريع الإسكان مع النطاقات الآمنة في المناطق القريبة منها، ويوضح نيومان(Newman،1972م) في نظريته أن تقارب وإتصال الإستعمال السكني مع إستعمالات الأرض الأُخرى الأكثر أماناً كالإستعمالات التجارية والصناعية والترفيهية والإدارية سوف يعزز الأمان في البيئة الحضرية ككل، والصورة رقم (2-7) توضح إتصال الإستعمالات الترفيهية والخدمات العامة بالمنطقة السكنية وزيادة الفعاليات فيها، وكذلك الحال بالنسبة للتقارب والإتصال مع الشوارع الرئيسية والعامة، أي هي عملية تأثير التجاور الجغرافي بواسطة مساهمة ومساعدة المنطقة الأكثر أمناً في رفع مستوي الأمن للمناطق المجاورة لها(Newman, 1972,p. 80).

صورة رقم (2-7)(توضح المحيط البيئي وا إتصال الإستعمال السكني مع الإستعمالات الأُخري(urbandesigncompendium p90))

8.1.2 الخلاصة:

في هذا المبحث تم دراسة ومعرفة مفهوم البيئة الحضرية التي تشترك فيها العديد من الخصائص التي تشكل محور إهتمام في دراسة التوزيع الجغرافي لأفرادالمجتمع التي تقطن في بيئة حضرية معينة، ووظيفة كل مجتمع وتوزيع الخدمات الأساسية والترويحية التي تلبي مطلباتهم الضرورية، والإختلافات الإجتماعية والمستويات الإقتصادية الموجودة داخل كل جماعة ومدي تأثير هذه الإختلافات والمستويات على تشكيل العلاقات الإجتماعية وتوزيع الأنشطة والإستخدامات المختلفة لكل جماعة والعوامل المؤثرة على البيئة الحضرية بالإضافة لنظريات التصميم الحضري التي تمكن من التحليل السليم والوصول للحلول المُثلي لتهيئة بيئة حضرية جيدة وبصورة صحيحة وتعزيز الأمن فيها، وبالتالي هذه النظريات تمثل الأساس الفكري اللازم لفحص وإختبار كيفية إتباع السياسات التخطيطية والتصميمية الفعالة لترقية وتطوير المجتمع والربط بين الفكر والممارسة في تنفيذ تلك النظريات .

الفصل الثاني

المبحث الثاني

(أسباب وأنواع ظاهرة الجريمة)

1.2.2 مقدمة :

إن مكافحة مشكلة الجريمة وأنماطها التي تواجه العالم المتحضر ليست فقط تنحصر على أجهزة الشرطة فقط، بل هي ظاهرة ينبقي على كل التخصصات المختلفة المساهمة في مكافحتها ودراستها بكل جوانبها، لذلك إن المخطط العمراني يعتبر جزء لايتجزأ من التخصصات المتعلقة بمكافحة الجريمة بشتى أنماطها، وبالتالي تعتبر مشاركته من أهم الأشياء الضرورية لما يقدمه من دراسة وتحليل التنظيم المكاني لإستعمالات الأرض المختلفة، حيثنأ البيئة العمرانية هي ليست مجرد تصميم معماري أو تصور وحاجة وظيفية تلبي إحتياجات الإنسان، بل هي أماكن تخلق تأثير على سلوكيات الإنسان لذلك فأن السلوك الإجرامي يحدث في حيز مكاني معين نتاج تأثير محدد.

أغلب الدراسات الإجتماعية وغيرها من الدراسات التي تؤكد أن التفاعل الإجتماعي له دور كيبر في إحداث مثل هذه السلوكيات المنحرفة لذلك فإن تنظيم البيئة الحضرية ووضع المخططات السليمة تؤدي إلىتقليل هذه السلوكيات وإحداث تفاعل إجتماعي مريح ومستقر، حيث أن المخطط العمراني والنظريات والدراسات المعمارية كلها تؤثر على جوانب مشتركة ومختلفة فيما بينها لردع الجريمة (كمونة ،2002م ،ص79-78).

ترتفع نسبة هذه الظواهر في المدن بنسبة كبيرة نتيجة، لإزدياد ظاهرة التحضر السريع وعلى الرغم من تكرار أنواع الجرائم في العديد من المدن إلا أن لكل منها خصوصيتها في طبيعة ونوع ونسبة الجرائم المرتكبة في مسارها الحضري وضمن المرحلة الحضرية التي وصلتها(الاشعب ،1999، p.53).

2.2.2 مفاهيم عن الجريمة:

أ) تعريفات الجريمة :

يكثر تداول الناس لكلمة جريمة (crime) يطلقونها على أنماط سلوكية عديدة ومتنوعة، ورغم التباين في نماذج التصرفات التي توصف بأنها جرائم من قبل الناس بشكل عام يبقى العامل المشترك بينها جميعاً أنها تصرفات معادية للغير وضارة بالمجتمع ومخالفة للقانون. وهنالك العديد من التعرفات كالآتي:

(1) التعريف اللغوي للجريمة :

أصل كلمة جريمة من جرم بمعنى كسب وقطع ويظهر أن هذه الكلمة خصصت من القدم لكسب المكروه غير المستحسن ولذلك كانت كلمة جرم، ويراد منها الحمل على فعل حملاً أثماً، وتطلق كلمة جريمة على إرتكاب كل ماهو مخالف للحق والعدل والطريق المستقيموإشتقت من ذلك المعنى (إجرام وأجرموا)(يدكو ،1990، p.8.)

(2) التعريف في الفقه الإسلامي للجريمة :

هيمحظورات شرعية زجر الله عنها بحدٍ أو تعزير (الماروردي،1978،ص219).

(3) التعريف الأخلاقي للجريمة :

الأخلاق لدي جماعة أو أُمة هي مجموع ما يدين به أفرادها منمبادئ ومـ ُ ثل وقيم سامية يقدسونها ويحرمون الخروج منها ولذلك أورد أبوتوته بأن الجريمة هي التضاد مع المجتمع وجعله إلهاً معصوماً وهذا ليس هو السلوك الذي يصنع الجريمة بل هو التضاد مع القانون الطبيعي للأخلاق (أبوتوته، ب ت ، ص44-45).

(4) التعريف الحضري للجريمة :

أن التحضر في المدن الكبرى لهو العديد من المظاهر الإيجابية من أهمها إرتفاع مستوى المعيشة والدخل لدي الأفراد، وإنتعاش الحياة الإقتصادية، وتزايد نسبة المتعلمين، وإرتفاع مستوى الأداء والخدمات مقارنة بحياة الريف. إلا أن له مظاهر سلبية مثل التباين الكبير بين الطبقات الإجتماعية، و مشاكل الهجرة الخارجية والداخلية سعياً لرزق أوفر، وما يتبع ذلك من زيادة مشاكل الشباب وضعف الروابط العائلية، والأُسرية وتفككها في بعض الأحيان وتأثير ذلك على جميع الأبناء (باهمام،1997 ،176) .

(5) التعريف الاجتماعي للجريمة:

إن الجريمة في نظر علماء الإجتماع ومنهم (دوركايم) هي ظاهرة إجتماعية طبيعية تشيع في كل المجتمعات على إختلاف درجة تطورها وحجمها. ويقصد بطبيعية وسوية إنها ليست شاذة على أساس أنه لايخلو مجتمع من المجتمعات سواء صغيراً أم كبيراً متقدماً أو متخلفً ريفيً أو حضرياً من الإجرام والإنحراف،فهي حتمية وإعتيادية ولكنها حين تتجاوز المستويات المألوفة تصبح الجريمة ظاهرة شاذة وغير سوية، وأيضا هى السلوك المخالف لما ترتضيه الجماعة (الشكرى: 2005,ص102).

(6) التعريف القانوني للجريمة :

أ) هو كل فعل أو إمتناع ممنوعقانوناً تحت طائلة العقوبة أو التدبير الإحترازي.

ب) هى الفعل المخالف لنصوصالقانون الجزائي الذى يضعه المشرع ويحدد العقوبة المقرر تطبيقها ضد من يخالف أوامرهبالفعل أو الإمتناع (إذ أن الجريمة تمثل سلوكاًأو أمتناعاً)(خلف:1996,ص24).

(7) التعريف النفسي للجريمة :

يعرف ألكسندر (Alexander) أن السلوك الإجرامي ما هو إلا نتيجة للإضطراب في مكونات الشخصية الثلاث الهو(Id)، والذات(Ego)، والذات العليا (Super ego) في تكييفها مع منظومة الأخلاق والمعايير السائدة في المجتمع، فهي كخلاصة إشباع لغريزة إنسانية بطريق شاذ لا يتبعه الأنسان العادي في إرضاء الغريزة نفسها والخلل في هذه الغريزة يكون مصحوباً بعلة أو أكثر في الصحة النفسية.

(8) التعريف التخطيطي للجريمة :

هي ظاهرة إنتقائية لمكان حدوثها أي إنها تنجذب للبيئة المؤهلة لها من خلال توفير تلك البيئة المبنية لعناصر ومؤهلات تتمثل في عدم التخطيط الجيد وعدم إتباع المعايير التخطيطية والتصميمة التي تعتبر عوامل فرصة لها (Jeffry,1972,p.31).

مما سبق يمكن القول أن الجريمة هي إرتكاب كل ماهو مخالف للحق والعدل والطريق المستقيم الذي جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية، أما الجريمة في المعني اللغوي إنها الأمر الغير مستحسن وأن المجرم يقع في أمر غير حسن متعمداً على إرتكابه والخروج من قواعد السلوك الذي ترسمه التشريعات والمجتمع لأفراده، وتلك التشريعات تختلف من مجتمع لآخر بحسب العادات والتقاليد والأعراف والقيم والمبادئ والثقافة السائدة في ذلك المجتمع.

ب) السلوك الإجرامي:

هو سلوك بشري يشترك مع السلوك الغير إجرامي في كثير من الأشياء، وعلى هذا يجب أن يـُفسر ضمن الإطار العام الذي يستخدم في تفسير السلوك البشري العام. فالعالم (مانهايم) يري وجوب دراسة كل سلوك غير إجتماعي سواء كان محرماً قانونياً أوغير محرم، وذلك بحسب رأي العالم (سندرلاند) الذي قال بأن السلوك الإجرامي فعل مضر بالهيئة الإجتماعية.

ت) الظاهرة الإجرامية :

في اللغة العربية يقال ظهر الشي أي تبين وبرز بعد خفاء، وظهر على الأمر أي طلع وفي القران الكريم قوله تعالي: (إنهم إن يظهروا عليكم يرجموكم ...)،وظهر بين الثوبين مظاهرة وظهاراً أي طابق بينهما وليس إحدهما على الأخر، وظاهر فلاناً أي عاونه. من التعريف اللغوي السابق إن ظاهرة الجريمة هي الجرائم التي برزت بعد خفاء، وتتطابق بصورة تكاد أن تلبس كل واحدة منها الاخري.

في اللغة الانجليزية نجد أن كلمة (phenomenon) تعني واقعة أو حادثة نادرة أو شخص فائق البراعة، فالظاهرة الإجرامية تعني الحادثة النادرة التي يتصف مرتكبها بالبراعة.من ماسبق فالظاهرة

الإجرامية هي الندرة والنظر لمرتكبها بأنه شخص فائق البراعة.(كتب و مذكرات وأبحاث القانونية' بواسطة رمال, بتاريخ 6/9/2009).

3.2.2 أركـان الجريمة:

أ) الركن الشرعي :

أى وجود نص والنص على تجريم الفعل بشكل دقيق وواضح، إذ لاجريمة ولاعقوبة إلا بنص وهذا يعنى أنه لايشكل القيام بأى فعل لم يحرمه القانونجريمة.

ب) الركن المادى:

أى حصول الفعل أو ترك آخر من قبل الشخصروا إثبات الجريمة ضد الجانى أمام المحكمة، مثل ثبوت فعل السرقة والقتل والحرق والخطف وغيرها أو ثبوت عدم القيام بها وعدم التبليغ عن الجريمة وعدم تسجيل مولود جديد في موعد.

ت) النص على عقوبة:

من المعروف أن ينص القانون على عقوبة محددة للفعل الإجرامى (الوحيشى سنة 2007/2006ص88).

4.2.2 تقسيمات الجرائم:

أ) وفق جسامتها ونوعها.

ب) وفق إيجابيتها وسلبيتها.

ت) وفق تعمدها .

ث) وفق درجة إستمرارها.

ج) وفق موضوع ضررها .

5.2.2 أنماط الجرائم الحضرية :

أ) ضد الممتلكات كاالسرقة والحريق العمد وتسميم الماشية.

ب) ضد الإفراد كالقتل و الأذي الجثيم وهتك العرض.

ت) ضد النظام العام كجرائم أمن الدولة أو إشاعة الفوضى والتخريب.

ث) ضد الأسرة كالخيانة الزوجية وا إهمال الأطفال.

ج) ضد الدين كالإعتداء على أماكن العبادة التي تعتبر مقدسات يجب إن لا تمس بسوء.

ح) ضد الأخلاق كالأفعال الفاضحة والخادشة للحياء في المناطق العامة .

خ) ضد المصادر الحيوية للمجتمع مثل الصيد في غير موسمه أو صيد الطيور محرم صيدها أو تبديد ثروات المجتمع.....الخ. (محمد شفيق الجريمة والمجتمع)

6.2.2 العوامل المؤثرة في الجريمة :

1.6.2.2 عوامل داخلية:

(1) **عوامل ذاتية شخصية:** حالات المرض والإضطرابات الوظيفية، وتركيب الجسم الحيوي، والحالة النفسية والعقلية والعصبية لدي المجرم نفسه .

(2) **عوامل وراثية:** يقصد بالعوامل الوراثية كل ما يأخذه الفرد من والديه عن طريق الكروموزومات والجينات كإنتقال الطباع والصفات العضوية والأمراض الوالدين إلى الأبناء، بدرجات متفاوتة ومختلفة قد ترتفع فيحدث التشابه بينهما، يرى سلوند (Clinard،1968م)أن ّ ظروف البيئة الواحدة هي التي تدفع إلى ظهور السلوك الإجرامي،وا ٍذا ما بقيت تلك الظروف على حالها فإن ّها ستدفع بالخلف أي الفروع إلى هذا السلوك ويتولد التفاعل بين الظروف الخاصة بالبيئة والإستعداد الإجرامي الموروث، لظهور السلوك الإجرامي.

(3) **عوامل نفسية:** يري(فرويد)لإضطرابات النفسية الناتجة عن تأثيرات وا ٍنطباعات مرحلة الطفولة الأولى تسترجع في مرحلتي البلوغ والرشد السلوك الإجرامي ولهو عدة عوامل نفسية أهمها:

أ) عقدة أوديب: ويعني بذلك شعور الطفل بالغيرة والكراهية والعدوانية إتجاه أبيه، حيث يرى فيه منافسة له في حب أمه.

ب) الصراع المستمر بين الذات العليا والذات الدنيا، فإذا ما حصلالتوازن نتج عنه سلوك متكيف، وا ٍذا حدث العجز نتج عنه السلوك المضطرب الذي قد يتحول إلى سلوك إجرامي .

ت)عقدة الذنب: أن ّ الفرد حينما يرتكب جريمة ما ينمو لديه شعور بالذنب فيطلب العقاب عن طريق إرتكابه جريمة أخرى للتخلص من عقدة الذنب .

2.6.2.2 عوامل خارجية:

(1) عوامل إجتماعية: إن ّ العوامل الإجتماعية تتمثل في الوسط المحيط بالفرد منذ ولادته، وحتى لحظة إرتكابه الجريمة سواء كان هذا الوسط بشرياً أو مكانياً ، كما يختلف هذا الوسط الإجتماعي بإختلاف موقف الإرادة منهفقد يكون مفروضاً أوعرضياً أو مختاراً ولكل وسط علاقة بالفعل الإجرامي .

(2) عوامل إقتصادية (التطور الاقتصادي والظاهرة الإجرامية): يقصد بالتطور الإقتصادي التغير الذي يحدث في النظام الإقتصادي للدولة بأن التغير فيهيتم ببطء حتى يصل الإقتصاد إلى الصورة المغايرة لصورته الأولى.

لقد كان لتحول الإقتصاد في السودان خلال الفترة الأخيرة أثار واسعة المدى سواء من الناحية الإقتصادية أومن الناحية الإجتماعية وتعني هذه الآثار الوقوف على مدى علاقتها في السلوك الإجرامي

حيث تترتب عليها تغير كبير في البيئة والحضرية وأثرها على الظاهرة الإجرامية من عدة وجوه وهي:

أ) البطالةو الجريمة :

من الناحية الإقتصادية إفترض (كتيليه) أن هناك إرتباطاً بين السلوك المنحرف والظروف الإقتصادية المختلفة وضمنها البطالة والفقر، إضافة إلى خروج صغار السن والأمهات للعمل، حيث يجعل هذا المجتمع يقوم بفرض قوانين تحفظ النظام الإقتصادي وتوقيع العقوبات على مخالفيها، وهذا يؤدي إلى ظهور جرائم جديدة.

ب) **الوسط السكني والجريمة:**

يعاني المجتمع السوداني في مدينة الخرطوم من مشكلة زيادة الكثافة السُكانية نتيجة الهجرة من الريف إلى الحض، لذلك إرتفع عدد أفراد الأُسرة ونعني بحالة المسكن هو مدى صلاحيته لسكن أفراد الأُسرة من عدة نواحي ومنه نجد أن أزمة السكن تكون لها عدة تأثيرات على مستوى الأفراد أهمها:

(1) نسبة الإزدحام ومدى ملائمة مساحة المسكن وعدد وحداته بالقياس لحجم الأُسرة وعدد أفرادها.

(2) تحقيقه لمبدأ الفصل في المبيت بين الأُخو ة أو الأقارب خاصة من النوعين.

(3) توفر الشروط الصحية المتعلقة بالتهوية والإنارة والتصريف الصحي والمياه النقية والكهرباء ودرجة الرطوبة... الخ.

(4) حالة البناء ذاته ومواصفات المواد المشيد منها.

(5) موقع السكن وبعده عن وسائل المواصلات وحالة الطرق والحي الواقع به.

(6) مدى جاذبية المسكن للإقامة والإستقرار من طرف أفراد الأُسرة فيه.

لذلك إن المساكن غير الملائمة أو التي لا تتوفر فيها كافة الشروط اللائقة للسكن تعتبر دافعاً للإنحراف ثم الإجرام،ووسيلة مهيأة للسلوك الغير سليم لما فيها من أضرار بالغة على أفراد الأُسرة بوجه عام وعلى الصغار منهم بوجه خاص سواء من الناحية البدنية أو النفسية.

ت) التنوع الثقافي والجريمة:

تعتبر الثقافة من أهم العوامل المؤثرة في إنحراف الشباب، والثقافة هي مجموعة القيم، العادات، التقاليد، الأعراف والمعارف،الدين والتكنولوجيا التي يستطيع الإنسان أنيكتسبها بوصفه عضواً في المجتمع.

تعتبر الثقافة الإرث الحقيقي لكلمجتمع، إلاّ أنّ هذا التراث الموروث يمكن تعديله إما بالإضافة أو الحذف أو التحكم فيها على ضوء مجموعة العوامل الإجتماعية المختلفة، فيمكن للشعوب البدائية أو التقليدية أن تتغير ثقافياً بفعل عدة عوامل معينة كالهجرة والإحتكاك الإجتماعي والثقافي.

في السودان يوجد تنوع كبير جداً في العادات والتقاليد والأعراف التي تختلف على حسب المنطقة ويعتبر الأغلب فيهاإيجابياً وبعضها سلبياً ، وهذه الإختلافات في العادات والتقاليد بين المجموعات التي تسكن المنطقة ربما تؤدي إلى إختلاف أنواع الجريمة بين هذه الجماعات، فما يعتبر جريمة في مجموعة ربما لا يعد جريمة في مجموعة أُخرى نسبة إلى إختلاف المعتقدات، لذلك تختلف أنواع الجرائم بإختلاف تلك الأعراف والثقافة، فبعض القبائل تميل إلى جرائم القتل وجرائم العنفوا إمتلاك السلاح وذلك لقيمة الأخذ بالثأر لديهم، وأُخري تميل إلى جرائم السرقة والنهب حيث تعتبر جزء من العادات والتقاليد التي تري من السرقةوالنهب فحولة ورجولة وا إعتماد على الذات وبعض القبائل أجبرتهم الحروب والنزوح لمناطق غريبة إلى إرتكاب الجرائم بسبب الحاجة.

(3) عوامل بيئية: تمثل العوامل البيئية العديد من العناصر كالمناخ والبيئة الحضرية وتدهور المناطق السكنية بسبب التقادم، والبيئة السمعية والبصرية ومنها الضوضاء ، تقوم فكرة العلاقة بين الضوضاء والعدوان (السلوك المنحرف)على نظرية الإستجابة، حيث تعتمد نظرية الإستجابة عند (هل واستيس) بأن الزيادة في مستوى الإثارة الفردية تعمل على زيادة شدة العدوان أو السلوك العدواني المنحرف أي أن الذين لديهم ميل أو إستعداد للعدوان أو الجريمة(الكندي ،2007 ،ص 15).

(4) عوامل حضارية: هذه تمثل العوامل التي تتعلق بالعرقية والسلالة وتغاير السكان، أذ أن فقدان الأمن وظهور الجريمة يعود جزء كبير منه إلى مظاهر التحضر السريع المصاحب لتفكك المجتمع نتيجة ضعف العلاقات والروابط الإجتماعية، وضعف السيطرة الإجتماعية والأمنية نتيجة لظهورما يسمى بالإزاحة للنظام الإجتماعية الحضري مما يؤدي إلى إرتفاع نسبة الجريمة في المناطق الحضرية(كمونة ، 1997ص 67).

(5) عوامل سياسية : تشمل طبيعة النظام والتشريعات والقوانين كما تشمل الحروب والأزمات السياسية (المشهداني ،2002 ،ص 21).

(6) عوامل تخطيطية: تشمل التخطيط بكل معانيه ومستوياته وبالذات التخطيط الموجه نحو بناء المجتمع وتضم كل العوامل المصاحبة لمفهوم التحضر (محمود ،2000 ،ص 65.).

7.2.2 الإتجاهات النظرية لظاهرة الجريمة:

1.7.2.2 الإتجاه البيولوجي :

يعتقد أنصار هذا الإتجاه أن السلوك الإجرامي يرجع إلى إستعداد فطري بيولوجي موروث في الفرد، فهناك علاقة بين السلوك الإجرامي وتكوين الجسم سواء من ناحية الكفاية الوظيفية لأجهزتها لمختلفة وخاصة المخ والجهاز العصبي والغدد.

يعتبر (سيزارلمبروزو,C.Lamboraco) زعيم هذا الإتجاه وصاحب التفكير الأساسي في تفسير الجريمة بردها إلى أسباب فطرية بيولوجية، لذا فإنه يعد بحق مؤسس المدرسة الوضعية في علم الإجرام التي تسلم بالحتمية البيولوجية للسلوك الإجتماعي. وقد ميز لمبروزو بين خمسة أنماط من المجرمين على النحو التالي:

أ) المجرم بالميلاد أو الغريزة .

ب) المجرم المجنون .

ت) المجرم بالعادة .

ث) المجرم بالصدفة .

ج) المجرم بالعاطفة .

2.7.2.2 الإتجاه النفسي :

يرى (فرويد)أن المجرم قد يفلح في كبت نزعاته وا إسقاطها في اللاشعور، ولكنه مع ذلك يعود للتعبير عنها رمزياً بسلوك يعتبر جريمة في نظر القانون. وا إجمالاً فإن الجريمة تعود إلى أحد الأمرين:

- إما عجز الذات عن مواجهة ضغوط الهو(Id) من جهة، وصرامة الذات العليا(Super ego) من جهة ثانية، وفشلها في التوفيق بين نزعات الأولى ومـُ ثل الثانية.
- إما إلى تخلف الذات العليا نفسها أو ضعفها بحيث لا تجد الذات من يزودها بالقوة بحيث تكون قادرة على الردع، وفي كلتا الحالتين تجد الهو نفسها بدون رقيب فتفعل ما تريد .

توصل الإتجاه النفسي أن الإجرام ليس ظاهرة فردية تمتد إلى تكوين المجرم عضوياً ونفسياً ، ولا ظاهرة إجتماعية بحتة مردها عوامل البيئة المحيطة بالمجرم. بل هي ظاهرة مركبة وا إن أتت العوامل النفسية في المقدمة. إلا أن النظرية النفسية لم تحدد أسباب الحالة النفسية أو العقلية اللا إجتماعية تحديداً يربط بين السلوك الإجرامي وعوامل تكوينه.

3.7.2.2 الإتجاه الإجتماعي :

تعتبر النظرية الإجتماعية وليدة القرن العشرين، تركز دراستها على البيئة الإجتماعية والعلاقات الإجتماعية وأثارها على البنية والتنظيم الإجتماعي والتفكك الإجتماعيوثقافة المجتمع، إنطلاقاً من تعريف الجريمة الذي يشمل على ثلاثة عناصر أساسية هي:

أ) **فعل:** والذي يتضمن السلوك أو الإمتناع عن القيام بواجب معين.

ب) **فاعل:**الذي يتخذ الفعل صفة الجريمة كأن يكون شخصاً أو جماعة.

ت) **ردود الفعل الإجتماعية:** التي تصاحب عادة الفعل الإنحرافي أو الجريمة.

النظرية الإجتماعية ترى أن الجريمة تعتبر وليدة المجتمع والتنظيم الإجتماعي الذي يحتويه، حيث أكد (أميل دوركايم,E Dorkiem) على إرتباط الجريمة بالمجتمع إرتباطاً لا مناص عنه والذي يعني أن الظروف الإجتماعية هي المسببة للجريمة. كما يرى (أدوين سذرلاندESutherland) أن الجريمة تعتبر نتاج البيئة ومنطقة السكن ورفقاء اللعب بها.

- **تشتمل النظريات الإجتماعية في تفسير السلوك الإنحرافي والجريمة على نظريات كثيرة ومتنوعة، وسنتناول أهم تلك النظريات وهي:**

(1) نظرية اللامعيارية أو اللا نومي :

يمثل مفهوم اللامعيارية مفهوماً أساسياً في تفسيرعلم النفس للإنحراف وهو مشتق من الكلمة اليونانية (Anomos) أي ضعف القانون وفقدان القدرة على الإضباط وإنعدام الشكل أو النموذج وإنعدام الأخلاق، وبالتالي فالمصطلح يعني بهتان المعايير وفقدان سيطرتها على سلوك الأفراد .

(2) نظرية الثقافة الفرعية :

أنها الكل الذي ينطوي على متغيرات ثقافية توجد في أقسام معينة عند شعب بالذات، ولا تتميز الثقافات الفرعية بسمة أو بسمتين منفصلتين، بل إنها تشكل إتساقاً ثقافية متماسكة نسبياً وتقوم كمجموعة عوامل داخل العالم الأكبر المتمثل في الثقافة القومية .

(3) نظرية المخالطة الفارقة :

تعتمد نظرية المخالطة الفارقة (لسذرلاند) أو نظرية الإختلاط التفاضلي كما يسميها بعضهم على شرح كيفية إنتقال السلوك الإجرامي عن طريق التعليم عن الآخرين أو من خلال الإحتكاك بالمنحرفين في تعلم الأشكال الإجرامية والبواعث والمبررات، التي تشجع على إرتكاب الجريمة من خلال علاقات شخصية وثيقة بين الأفراد المنحرفين.

(4) نظرية الوصم أو رد الفعل الإجتماعي :

مع بداية حقبة الخمسينيات ظهر إتجاه جديد في نظرية علم الجريمة، وهو ما أطلق عليه (نظرية الوصم) أو (رد الفعل الإجتماعي) الذي ينظر إلى السلوك الإجرامي بإعتباره (وصمة) توسم كل من يقوم بخرق القواعد والمعايير التي حددها المجتمع، فبمجرد إدانة الشخص في جريمة ما يلقب بالمجرم وتظل وصمته الإجرامية عالقة في تاريخه الإجتماعي متعرضاً بسببها للعزلة والإنطواء والمهانة، وتؤكد هذه النظرية على الأضرار المترتبة على وصم المجرم والتي تظل مرافقة له ولكل من له علاقة قرابة به وتقوم هذه النظرية على أساس إيضاح قضيتين هما:

- قد تتكون هوة بين حكم بعض الأفراد على سلوكيات معينة وحكم الجماعة التي ينتمون إليها.

- الأبعاد العكسية أو السلبية لقوة الضبط الإجتماعي على الأفراد والتي قد تدفعهم للإجرام بعد فقدانهم ما كانوا يسعون إلى بلوغه .

4.7.2.2 الإتجاه الجغرافي :

يعتقد أصحاب هذا الإتجاه بوجود إرتباط قوي بين المهددات الأمنية والظروف الطبيعية الجغرافية والمناخية والتغيرات التي تطرأ عليها من خلال التوزيعات المتباينة لمناطق ومعدلات الجريمة. وأهم ما يستدعي الإنتباه في هذا المجال أثر درجات الحرارة وحالة الطقس من رطوبة وأمطا، فبالنسبة لدرجات الحرارة فقد أشار العلماء والباحثون من زمن طويل وعلى رأسهم العلامة العربي (ابن خلدون) أن المناخ وتقلبات الطقس تؤثر في أخلاق الناس وطبائعهم وأمزجتهم، كما أن المناخ يؤثر على توفر الغذاء وتوفير الراحة الجسمانية والفكرية أما (مونتسكيو) في كتابه روح القوانين فقد أشار إلى أثر المناخ على القوانين، وأشار إلى أن معدل الجرائم يزداد في المناطق الحارة ويتناقص في المناطق الباردة (مصطفي الخشاب 1977).

قد وجد كثير من العلماء الأُروبيين من أمثال (كتليه واندريه جيري) أن بعض الجرائم المتمثلة بالإعتداء على الأشخاص كانت أكثر شيوعا في الأقاليم الجنوبية الغربية من فرنسا أكثر من الأقاليم الشمالية، كما لوحظ أن إزدياد معدلات تلك الجريمة تكون في أشهر الصيف في حين أن معدلات الاعتداء على الأموال تزداد في الأقاليم الشمالية وخصوصا في أشهر الشتا(يسر انور،1977،ص162-163).

قد توصل الباحثون الأوربيون إلى إيجاد قانون يدعى قانون (الحراري للجريمة) الذي يربط الجريمة والإنحراف بالظروف المناخية، وقد توصل الباحثون أيضا أن جرائم السرقة والمال تحدث في المناطق الغنية أكثر من غيرها وهذا يرتبط بعدالة توزيع الثروة في المجتمع من حيث تقسيمه إلى أغنياء وفقراء(عبود السراج ،1985،ص 185- 186).

إن منسوب الجرائم يرتفع في المناطق الجبلية عنه في المناطق السهلية، وقد أيدت تلك الإتجاهات ما توصل إليه الباحثون الأمريكيون من إزدياد معدلات الجريمة في بعض أشهر السنة أكثر من غيرها وخصوصا أشهر الصيف، وهذا يدل على إرتفاع معدلات الجريمة مع إرتفاع درجات الحرارة، وهذا ينعكس على الولايات المختلفة حسب طبيعة الظروف المناخية، فالولايات الأكثر الجريمة حرارة هي أعلى في معدلات. لقد وجد (دكستر) أن جرائم الإنتحار تزداد في الربيع والصيف وأن جرائم المال تزداد في الجو البارد والطقس الماطر المصحوب بالضباب، في حين تزداد جرائم الدم والقتل كلما إقتربنا من خط الإستواء وقد أيدت الإحصاءات المصرية لسنة 1961م وتوزيعها على أشهر السنة هذا الإتجاه بالنسبة لمعدلات الجرائم وأنماطها(عبد الرحمن عيسوي ص 158).

5.7.2.2 الإتجاه الإقتصادي :

الإتجاهات الإقتصادية عند أصحاب المذهب الإقتصادي فإنها تحاول تفسير الإختلال في الأمن المجتمعي من خلال وجود إختلالات في النظام الإقتصادي وإ فرازاته، من إنعدام المساواة والظلم والحرمان الأمر الذي يؤدي إلى خلق جو من الحقد والكراهية بين المحرومين وبين المالكين، كذلك بين المستغلين وبين من يتم استغلالهم، وتشير العديد من الدراسات في مجال الجريمة والإنحراف أن إنعدام الأمن الإجتماعي والسياسي وتدني مستويات المعيشة وإنتشار الفقر والبطالة والحرمان والمجاعة من العوامل الهامة التي تسهم مساهمة فعالة في إنتشار الجريمة والإنحراف وتهديد الأمن الإجتماعي وتنذر بتهديد المجتمعات، ومن أبرز تلك الدراسات التي تناولت تلك العوامل الدراسة التي أجراها (بونجر) في أوروبا حيث كشف عن وجود علاقة وثيقة وطردية بين الإجرام والإنحراف وتدني الظروف الإقتصادية والتفكك الأسري والحل يكمن في نظره في إعادة تنظيم وسائل الإنتاج وتطوير المجتمع وجسر الهوة الطبقية. فالميول والأنانية في نظر (بونجر) وحدها غير كافية لجعل الفرد مجرما وإنما بحاجة إلى بيئة حاضنة الإقتصادي، وتتمثل هذه البيئة في النظام والتشريعات المرتبطة به، كشفت الدراسات التي أجراها (جفري) عن وجود إرتباط بين معدلات الجريمة وسوء الأحوال الإقتصادية والفوارق الطبيعية التي تتمثل في إهمال المشاريع التنموية وتزايد معدلات الفقر والبطالة، وهكذا يرى (جفري) أن المدخل الأساسي للسيطرة على الجريمة والحد منها ومن إنتشارها يكمن في تحسين الظروف الإقتصادية المعيشية (jeffery،1977،ص 314).

تؤكد الدراسات التي أجريت في العالم العربي على هذا التوجه حيث توصلت إلى نفس النتائج بأن غالبية المجرمين والإنحرافيين هم من أبناء الطبقات الفقيرة والعمالغير المهرة والعاطلينعن العمل (محمود حسن ،1977، ص 59-60).

يمكن القول أنه تزداد أهمية الإتجاه الإقتصادي في السودان خاصة في ضوء التحولات الواسعة في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، والتي جعلت منه مركزاً مالياً وإستثمارياً وتجارياً إلى جانب ذلك ظهور البطالة والفقر وإنتشارمختلف أشكال الفساد الإداري والمالي، مما ساهم في خلق عدم إستقرارأمني مجتمعي وإنتشار وإرتفاع معدلات الجريمة والإنحراف، إضافة إلى إرتفاع معدلات التحضر والمصاحب بتدني الخدمات الصحية والسكنية والتعليمية الذي ساهم في جعل بيئة ملائمة للإجرام والإنحراف وظهور أنماط جديدة للإنحرافات مثل الجرائم المالية والتي تتضمن الإختلاسات والتزوير والنصب والمشاريع الوهمية والإحتيال وتهريب الأموال وتزوير العملة والإتجار بالمواد السامة والقاتلة والممنوعات ، وأيضا زيادة معدلات العطالة المقنعة مما يستدعي التركيز على الدراسات والأبحاث للوقوف على تلك الأوضاع وإقتراح السبل وأنجح الطرق لمعالجتها.

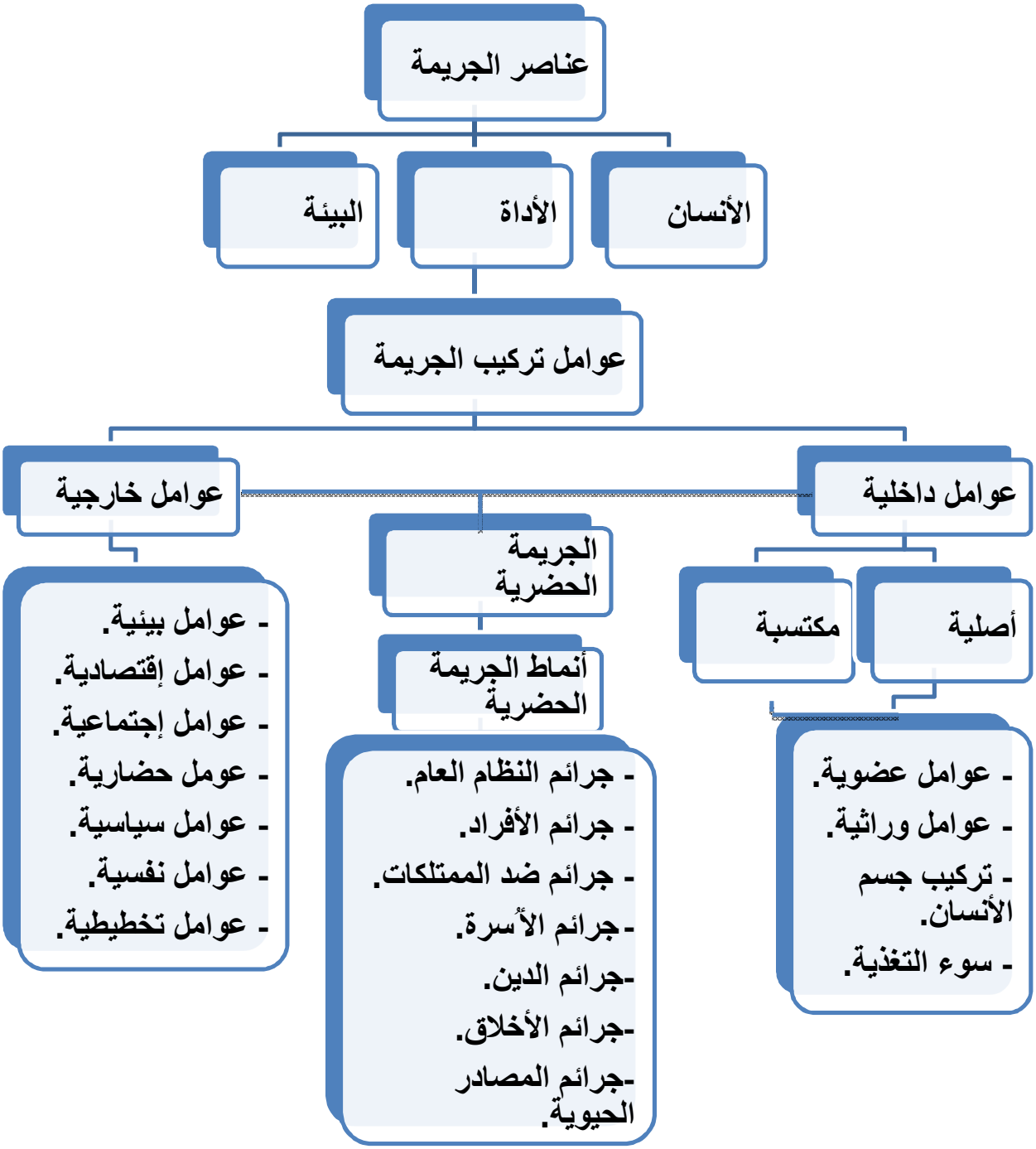

شكل رقم (2-1) (يوضح عوامل تركيب الجريمة (المصدر الباحثة)**)**

8.2.2 المعايير التخطيطية للحد من ظاهرة الجريمة :

أ) مسارات الحركة الخارجية :

إن تصميم المباني بصورة غير منظمة قد أنتج أنظمة من مسارات الحركة التي تكون مملوءة بالزوايا الحادة والزوايا الغيرمدروسة ومسالك الحركة الغير مباشرة والغير واضحة داخل المشاريع الكبيرة تعد هي الأكثر خوفا من قبل المستخدمين،وإن مسارات الحركة العشوائية المنعطفة إلى مداخل البنايات تكون أكثر خطورة إذا كانت هناك شجرات صغيرة توقع على حافات منطقة إنعطاف هذه المسارات. نظراً لكون هذه الشجيرات تزيد فرص إختباء الطبيعي للمجرمين، لذلك لابد من إستعمال المسارات المستقيمة ليتحرك المستخدمين فيها ضمن مسار محدد وواضح ومستقيم وآمن للوصول الى مداخل بناياتهم.

ب) وضوح المداخل :

إن توجيه البنايات وعلاقتها مع الشارع، وكذلك التصميم المفتوح للمدخل الرئيسي لهاله تأثير مباشر على الأبنية التي تكون مواجهة ومغلقة مع مداخل واضحة ومرئية للمارة تكون فيها معدلات الجريمة أقل .

ت) تصميم الشوارع :

يمكن تصميم الشوارع بحيث تعوق الدخول السهل للمركبات من غير منعها نهائًيا، وذلك لأن تحرك المركبات يوفر نوع من أنواع المراقبة الطبيعية المستمرة، كما أن إختراق الطرق الرئيسية العابرة داخل المنطقة ، تمكن اللصوص من العبور والمراقبة الطبيعية المستمرة، وإختيار أهدافهم دون أن تتم ملاحظتهم كغرباء مشكوك بهمالصورة رقم (2-8)(2-9) توضح كيفية تخطيط وتصميم الشوارع داخل المنطقة السكنية للحد من تواجد اللصوص والمراقبة البصرية الطبيعية، (فالجريمة وليدة اللحظة تنشأ بسبب إختلاط المرور العابر بالمرورغير العابر داخل المنطقة، لذلك يجب ألا تشجع المسارات الخاصة بالسيارات أو المشاة على زيادة كثافة المرور العابر داخل المنطقة مما يهدد إحساس المستخدمين بالأمن) ويتطلب ذلك تطبيق المعالجات التخطيطية التالية لخلق فراغات إحتوائية:

(1) الإعتمادعلى كثرة المسارات مغلقة النهايات الإجتماعية النشطة لا تشجع الغرباء على دخولها.

(2) الحد من المسارات والطرق المؤدية إلى المنطقة، بحيث تكون المداخل والمخارج واضحة وفي أضيق الحدود للسيطرة عليها.

(3) تمييز المداخل ببناء بوابة أو تكثيف معالجات تشخيص المداخل كالفوانيس والإضاءة وإضافة القوية علامات مميزة .

(4)الحد من سرعة السيارة داخل المنطقة بإستخدام حواجز السرعة وتجنب الطرق المستقيمة ذات المسافات الطويلة والتي تشجع على إعاقة الهروب السريع.

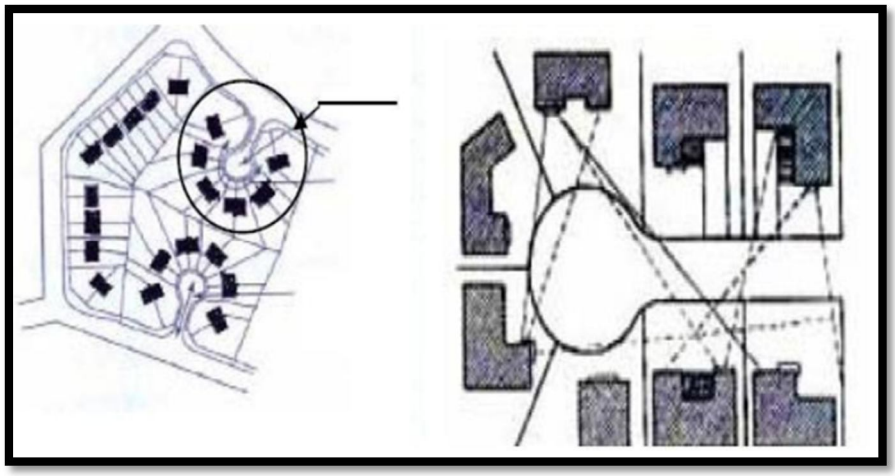

صورة رقم (2-8) (توضح المسارات المغلقة النهايات لخلق فراغ حتوائي وزيادة المراقبة البصرية الطبيعية (سالم وآخرون،2005،ص8))

صورة رقم (2-9) (توضح المعالجات التخطيطية لخلق فراغ إحتوائي(urbandesigncompendium p36))

ث) المقياس الإنساني:

يحقق المقياس الإنسانى الإحساس بالإنتماء، كما يوفر فرص مراقبة ما يحدث الفراغات فى العمرانية، ويساعد على توطيد الروابط الإجتماعية بين المستخدمين مما يؤدى إلى تقليل السلوك المخالف للمجتمع. وقد أوضحت الدراسات أن العامل المشترك للمناطق المختلفة الأقل عرضة للجريمة والإعتداءعلى البيئة العمرانية هو المقياس الحميم ويمكن تعريف المناطق ذات المقياس الإنساني بأنها (المناطق التي تسمح أبعادها ونسبها لمستخدميها بالتمييز من خلال الجيران والغرباء). لذا يجب تحقيق المقياس الإنساني عند تصميم المجمعات المختلفة الإستخدام.

ج) تدرج الفضاءات الحضرية :

تشمل المساحات الحضرية التي تتكون منها البنية المكانية للمنطقة ويكون لها تأثير مباشر في زيادة أو نقصان معدلات حدوث الجريمة، إذ إجمعت أغلب النظريات على أن الفضاءات شبه العامة والفضاءات السالبة هي أماكن جاذبة لجرائم العنف الشخصي وبيئة مناسبة للرصد الإجرامي لإستكشاف المنطقة والتعرف عليها وتحديد أهدافهم منها، فالفضاءات شبه العامة التي يكون إستعمالها للمستخدمين والغرباء على حد سواء يصعب السيطرة عليها.

ح) إنغلاقية المباني :

يتم من خلاله وضع البنايات بطريقة تجعل الأراضي المحيطة بها متصلة ومحددة، فيسهم في خلق منطقة مغلقة ذات ملكية خاصة قاصرة علىإستخدام المقيمين فيها واضحة المعالم لساكنيها والغرباء،و الصورة رقم (2-10) توضح إستخدام عناصر طبيعية محيطة بالمنطقة السكنية ومتصلة بها تقتصر علي المقيمين فيها، ويضم الفراغ العمراني كل أنواع الفراغات بين المباني وبعضها، ويشمل كلاًمن الفراغ العمراني الإيجابي والفراغ العمراني السلبي، ولكل منهما تأثيره على إحساس أوعدم إحساس المستخدمين بالحيازة للفراغ وبالتالي خلق بيئة حضرية آمنة.

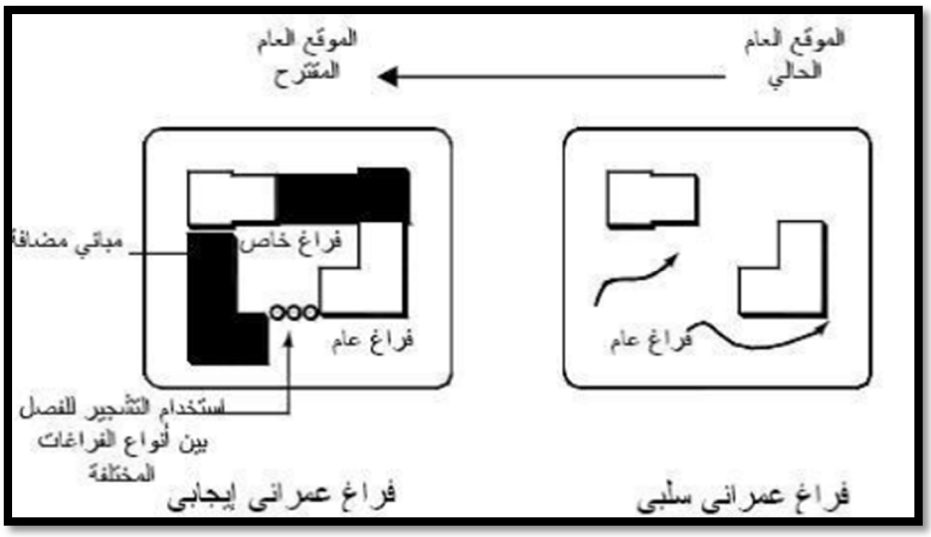

صورة رقم (2-10) (توضح إمكانية إنغلاق المباني بإضافة عناصر مختلفة

(سالم وآخرون ،2005 ،ص12))

خ) التجانس بين إستعمالات الأرض :

يشير الحبوبي (AlHaboubi،1982م) من خلال دراسة متخصصة أن هنالك ثلاثة أنواع من الجرائم الحضرية ترتبط بأنماط إستعمالات الأرض، لذلك تم التوصل من خلال إجراء المسوحات الميدانية إلى ما يلي:

أ) أن جرائم السلب والسطو والأقتحام السرقة ترتبط إرتباطا وثيقا بما هو موجود من مباني وعقارات.

ب) أن أعلى نسبة من الجرائم وإنخفاض الأمان تحدث في الأستعمال التجاري والمواقع السكنية المنخفضة الإرتفاع والقريبة من المواقع التجارية.

هناك تفسير لإرتفاع معدلات الجريمة في المساحات القريبة من المناطق التجارية إذ أن سلسلة الأهداف التجارية الموجودة على طول الشارع توفر مداخل سهلةللمجرمين وا نخفاض مستوى الأمان في الأدوار المنخفضة الإرتفاع القريبة من تلك المرافق (Al Haboubi,1982, p.52-55).

د) توقيع مباني الخدمات العامة :

يقصد بالخدمات العامة هي تلك الخدمات الفنية والإجتماعية ذات العلاقة بتوفير متطلبات وإحتياجات المستخدمين في المنطقة الخدمات الترفيهية والخدمات التعليمية والخدمات التجارية والخدمات الصحية والخدمات الإدارية، إذ أن توقيع مثل هذه الخدمات والفعاليات بشكل غير مدروس قد يغري ويهيئ الفرصة للغرباء لإختراقها وإقتحامها وتخريبها، إذ أن توزيع بعض الخدمات أو فقدانها ربما يعطينا خصائص مهمة عن مستوى الأمان في منطقة معينة بسبب وجود أبنية عامة ذات نشاطات إقليمية وإماكن ترفيهية فيها(2000،محمود ، p.80.).

شكل رقم (2-2) (يوضح المعايير التخطيطية للحد من ظاهرة الجريمة(المصدر الباحثة)**)**

9.2.2 المعايير التصميمية على مستوي الموقع للحد من ظاهرة الجريمة :

(1) الشكل العمراني :

إن الشكل العمراني يمثل إحدى العوامل التي تساهم في وقوع الجريمة أو منعها من خلال مجموعة من العناصر، منها المظهر المعماري للمبني وأشكال وأبعاد وتوجيه الفتحات بإتجاه الفضاءات المجاورة أوالشوارع وعلاقة المبنى بالشارع، إرتفاع المبنى، موقف السيارات الخاصة والعامة، المسافة بين الأبنية، مخطط المبنى، والسارق يمكن أن يستفيد من تلك العناصر ويستخدمها كأماكن إختباء دون وجود مراقبة تذكر. وإن هذه العناصر تحقق آليتا الفضاء المدافع عنه وهما آلية المراقبة البصرية وآلية التصور التي أكد عليها نيومان (Newman) حيث أن جميع هذه العناصر، في نظريته تعمل على تعزيز المراقبة البصرية الجيدة. فالمسافة بين الأبنية تحدد زاوية المراقبة البصرية حيث أنه كلما كانت الزاوية كبيرة كلما سمحت بمراقبة الطبيعية أكبر كما أن مخطط المبنى يحدد درجة المراقبة، أما إرتفاعات الأبنية فيمكن أن تقسم إلى ثلاثة أنواع وفقا لعلاقتها بمعدلات الجريمة وهي:

أ) المباني ذات الإرتفاع العالي: هي عبارة عن أبنية تتكون من أربعة طوابق أو أكثر تستخدم لعدةأغراض فقد تكون سكنية أو تجارية في آن واحد وتتعرض تلك المباني إلى عدد كبير من جرائم الإقتحام والسرقات وتكون درجة المراقبة البصرية ضعيفة.

ب) المباني المنخفضة الإرتفاع: تضم بشكل رئيسي صف من البيوت وأغلبها لها مداخل خاصة حيث تسهل من عملية المراقبة الذاتية من قبل سكانها وأن مستوى الأمان فيها أعلى من النوع الأول.

ت) المباني المعقدة: هي المباني التي تمبناؤ ها حديثاً، إذ أن البعض منها يتبنى فكرة التصاميم الموجهة الداخلية (In Ward Orient) المفصولة عن العالم الخارجي بينما تتبنى آخرين التصاميم الموجهة الخارجية (Out Ward Orient) ذات العلاقة المترابطة مع المحيط الخارجي وأن النوع الأول من التصاميم يكون فيه مستوى الإمان إقل من النوع الثاني وترتفع ظاهرة الجريمة فيها (Wilson,s & Hunter,1978 ,p52-62).

يرى مابوي (Mawby، 1977) أن أعداد المجرمين الذين يعيشون في منطقة حضرية معينة هو أهم من إرتفاع الأبنية في تفسير معدلات الجريمة العالية، كما توضح الصورة رقم (2-11) إرتفاع المباني وتوجيه الفتحات وتجانس الإستعمالات (Mawby 1977, p 178).

صورة رقم (2-11) (توضح الشكل العمراني للمنطقة(urbandesigncompendium p110))

(2) الإنارة :

هناك الكثير من التقارير التي تدعي وجود علاقة بين مستوى إنارة الشارع ومستوى الأمان في المناطق المختلفة، فقد أظهرت بعض الدراسات أن بالإمكان تمييز مناطق يقل فيها مستوى الأمان، وتحدث فيها الجريمة بنسب عالية، لإسباب ترجع إلى قلة الإنارة ومناطق التأثيرفي الشوارع والطرق الضيقة ومناطق إيقاف السيارات والمتنزهات والحدائق العامة والأماكن التجارية، وفضلا عن فائدة الإنارة من الناحية الأمنية فان لها فوائد كثيرة على حركة المرور الليلي وفوائدها النفسية والمهمة على نشاط الفرد ليلاً (2000،محمود ، p.80.).

(3) البيئة السكنية :

منالمعروف أن البيئة السكنية هي مجموعة العوامل الطبيعية والمستحدثة التي يعيش فيها الإنسان وتترك أثراً في صحته ومعاشه وإنتاجه. و أن البيئة العامة مكملة للبيئة السكنية فهي تشمل المرافقا لعامة والملاعب والخدمات الضرورية فضلاً عنا لمتنزهات وتشجير الشوارع والطرقات وغيرها من الوسائل التي تزود المجتمع بمتطلبات الترفيها للازمة. إن المسكن والبيئة السكنية المحيطة يكونان الإطار المادي الذي يشبع فيها لإنسان أكثر حاجاته، فمن خلال المسكن يكون التفاعل الإجتماعي ضمن إطار البيئة السكنية بما تتضمنه من مبانٍ وفضاءات ومرافق وخدمات وشوارع وساحات وحدائق وأسواق وأماكن ترويحية ..الخ، لذلك كان توفير المسكن الصحي الملائم والمحيط السكني المدروس الذي يراعي العادات والمعايير والتقاليد الإجتماعية من الأمور المهمة والواجب توفرها في السياسات الإسُكانية للدول، وأن أهداف التخطيط والتصميم يجب أن تكون لرفاهية الإنسان

وليس الإهتمام فقط بتشييد المباني وتخطيط وتصميم الأحياء والخدمات بل يجب أن يهدف التخطيط والتصميم الحضري إلى إقامة البيئات السكنية المدروسة والملائمة صحياً، وإجتماعياً وإقتصادياً لفئات المجتمع المختلفة والتي تمكنهم من إشباع إحتياجاتهم الأساسية البيولوجية والسيكولوجية والإجتماعية لكي يؤدوا أدوارهم في مجتمعاتهم المختلفة بصورة سليمة، حيث يستطيعون النمو ليسهموا في بناء وتطور منطقتهم ومدينتهم .

ومن ذلك يمكن القول أنه من الضروري على المخططين والمصممين الحضريين الإهتمام بالبحوث المتعلقة بخصائص ومواصفات البيئةالسكنية التيتستطيع أكثر من غيرها أن تُنمي قدرات الأفراد الذين يعيشون فيها، ويقوي تفاعلهم الإجتماعي وإتصالهم ببعضهم البعض وإنتمائهم الإجتماعي ويقلل منالشعور بالعزلة والفردية والضياع بالتالي من الممكن أن تؤدي إلى سلوكيات غير أخلاقية.

شكل رقم (2-3) (يوضح المعايير التصميمية للحد من ظاهرة الجريمة(المصدر الباحثة)**)**

10.2.2 المعايير الإجتماعية للحد من ظاهرة الجريمة:

أ) آلية الحيزية :

هو نموذج يهدف إلى تقليل حدوث معدلات الجريمة في المجتمع من خلال عدة إستراتيجيات، تهدف إلى التعبير عن التأثيرات الحيزية للمجتمع من خلال تحسين إنارة الشوارع لزيادة الإستعمال الإنساني للفضاءات العامة المشتركة، وإستعمال نظام الشوارع المغلقة، وإنظمة الشوارع الأُخرى المحددة للحركة مثل النظام الحلقي وتقليل الإستخدام المختلط في إستعمالات الأرض، وذلك لإن الحيزية تؤدي إلى :

(1)تقوية درجة إنتماء المستخدمين لمناطقهم .

(2) التقليل من إختراق الغرباء للمنطقة .

(3) التقليل من الأمكان الفضاءات السالبة والمهملة قدر الإمكان.

ب) قابلية المراقبة البصرية :

إن آلية المراقبة البصرية الطبيعية من آليات عمل الفضاءالمدافع عنه، وهدف تصميمي أشارت إليه معظم أُطروحات التصميم البيئي، ويرتبط الإشراف البصري بدرجة الإختيار الإجتماعي للمناطق المختلفة حيث أشار كل من جون وجين (John & Jean,1989) إلى أن مقياس درجة الإشراف البصري معتمد على :

(1) عدد المنافذ الموجودة والمطلة على الفضاءات والشوارع سواء أن كان على شكل نوافذ زجاجية أو فتحات أُخرى تحقق نفس الغرض.

(2) المسافات الفضائية بين الأبنية بعدها مسافات قياسية للتوقيع والتصميم العمراني تحدد درجة المشاهدة للعين البشرية، وبالتالي إمكانية الرؤيا الواضحة على أساس أن أهم وسائل كشف الغرباء ورصدها هم المستخدمين، حيث أن مسافة (m120) توفر قابلية مراقبة بصرية صعبة لا يمكن التمييز فيها غير رؤية شبح الإنسان مع وجود إضاءة جيدة، وعلى مسافة(m24) يمكن معرفة الشخص وتمييزه عن المستخدمين وفي (m14) يمكن رؤية الوجه بوضوح وتمييز ملامحه، وفي هذا البعد يستطيع المستخدمين التعرف على الغرباء وتحديد هويتهم، وبمسافة (m3-1) تكون هناك علاقة مباشرة بالشخص وتمثل هذه المسافة الحيز الفضائي للمستخدم الذي لايمكن إختراقه إلا بموافقته. إن أغلب الفضاءات الحضرية التي تتراوح مسافتها بين (m30-15) يمكن عدها مسافة نموذجية وتمثل هذه المسافة لفضاءات وحدة الجيرة مقياس إنساني مناسب علماً أن أوقات الرؤيا المحسوبة كانت ضمن مدة المساء مع درجة إنارة جيدة (.Jean&John -,1989,p.255-295).

(3) هناك عامل آخر مهم يرتبط بدرجة المراقبة البصرية وبطبيعة الإستعمال القائم (سكني، غير سكني) في المحلات السكنية يتمثل بمدة الإشغال اليومي للإستعمال، إذ وجد في دراسة لقياس مدى الأمان المتحقق من خلال تصنيف جرائم السطو السكني والتجاري وحسب الإستعمالات السكنية وغير السكنية، أن جرائم السطو السكني ترتبط بمدة الإشغال اليومي بما يوفره من درجة مهمة للتواجد المستمر وخاصة في الطبقات الإجتماعية المنخفضة المستوى (.Guidbook,2003,p16)

من ذلك يمكن القول إن قابلية المراقبة البصرية عامل مهم يرتبط مع جميع العوامل العمرانية كما يظهر في الصورة رقم (2-12)، ولا يمكن أن يعمل كآلية تصميمية لحماية الفضاء من ظاهرة الجريمة وتوفيرالأمن له إلا إذا كان هنالك تنظيم عمراني للمناطق المختلفة، مع الأخذ بعين الإعتبار هذا المتغير كوسيلة عمرانية للحد من الجريمة ورفع مستوى الأمن في البيئة الحضرية .

صورة رقم(2-12) (توضح قابلية المراقبة البصرية(urbandesigncompendium p84))

ت) الخصوصية :

تهدف آلية الخصوصية بدرجة أساسية إلى توفير الخصوصية للمستخدمين ضمن وحداتهم المختلفة و ضمن الفضاءات الخارجية لهم، مع ضمان عدم تعرض الغرباء لهم من خلال عدد من النقاط وهي :

- تقليل عدد المستخدمين المشتركين في الخدمات والفعاليات المشتركة (مداخل الأبنية، ممرات الحركة، وسائل النقل العمودية، مناطق لعب الأطفال، مواقف السيارات) المطلوبة للحصول على الخصوصية .
- توجيه الفتحات وعلاقتها وأبعادها ومواقعها .
- تفضيل الطوابق الأرضية.

صورة رقم (2-13) (توضح الخصوصية للمستخدمين ضمن وحداتهم(urbandesigncompendium p108))

ث) التفاعل الإجتماعي :

تؤكد آلية التفاعل الإجتماعي على ضرورة تحقيق الترابط الإجتماعي بين المستخدمين والتفاعل الإجتماعي الإيجابي من خلال :

أ) تقوية العلاقات الإجتماعية للمستخدمين في المنطقة .

ب) وجود مناطق ترفيهية مشتركة .

ت) إعتماد الخلط المدروس في إستعمالات الأرض.

صورة رقم (2-14) (توضح كيفية إحياء المساحات المفتوحة وتقوية العلاقات الاجتماعية وزيادة مراقبة بصرية طبيعية (Guidbook,2003,p11))

شكل رقم (2-4) (يوضح المعايير الإجتماعية للحد من ظاهرة الجريمة(المصدر الباحثة)**)**

11.2.2 الخلاصة :

في هذا المبحث تمت معرفة مصطلح كلمة جريمة من حيث اللغة والفقه الإسلامي والقانوني والإجتماعي والتخطيط والحضري والنفسي بالإضافة إلى تعريف مصطلح السلوك الإجرامي والظاهرة الإجرامية، كما تم معرفة أركان الجريمة المادية والشرعية والنص على العقوبة، ومعرفة إنماطها من حيث الممتلكات والنظام العام والأُسرة والدين وغير ها، وأيضاً تقسيمات الجريمة من حيث جسامتها وتعمدها ودرجة الإستمراية بالإضافة إلى العوامل المؤثرة علي الجريمة سواء داخلية من حيث الشخصية أوراثية أونفسية و خارجية من حيث إجتماعية، إقتصادية، بيئية، سياسية أو تخطيطية وكذلك التعرف على إتجاهات الجر يمة من الناحية البيولوجية، النفسية، الإجتماعية، الجغرافية والإقتصادية، بالإضافة إلى معرفة بعض النظريات منها اللامعيارية، الثقافة الفرعية، المخالطة الفارقة ونظرية الوصم، والوصول إلى المعايير التصميمية من حيث الشكل العمراني والإنارة والبيئة السكنيةوالمعايير التخطيطية من حيث مسارات الحركة، وضوح المداخل، تصميم الشوارع، المقياس الإنساني، تدرج الفضاءات والتجانس بين إستعمالات الأرض و المعايير الإجتماعية من حيث الخصوصية والآلية الحيزية والتفاعل الإجتماعي للحد من إنتشار ظاهرة الجريمة.

الفصل الثالث

المبحث الأول

(أمثلة لبعض المناطق ذات الجريمة العالية)

1.1.3 مقدمة :

تعتبر عدم العدالة بين الأحياء من توفير أبسط ما يتطلبه الفرد من خدمات ومحتياجه من مـ ُعينات لحياته اليومية، هي أحد أهم الأشياء التي تجعل الفرد ينجرف نحو السلوكيات الإجرامية، وتصبح هذه الأحياء تأوي هؤلاء الأفراد المهمشين والذي بدوره يؤدي بالفرد إلى ممارسات الجرائم المختلفة، حيث تصل إلى إنها تصبح هي المصدرة لهذه الجرائم ليس فقط في السودان بل في العالم ككل، حيث تتصف هذه المدن بأنها غير منظمة بنيت في الأغلب من غير تصريح من قبل الدولة وتفتقر لإبسط مقومات الحياة الكريمة. تبين الخريطة أدناه لمثل هذه المدن على مستوي العالم بالنسبة المئوية.

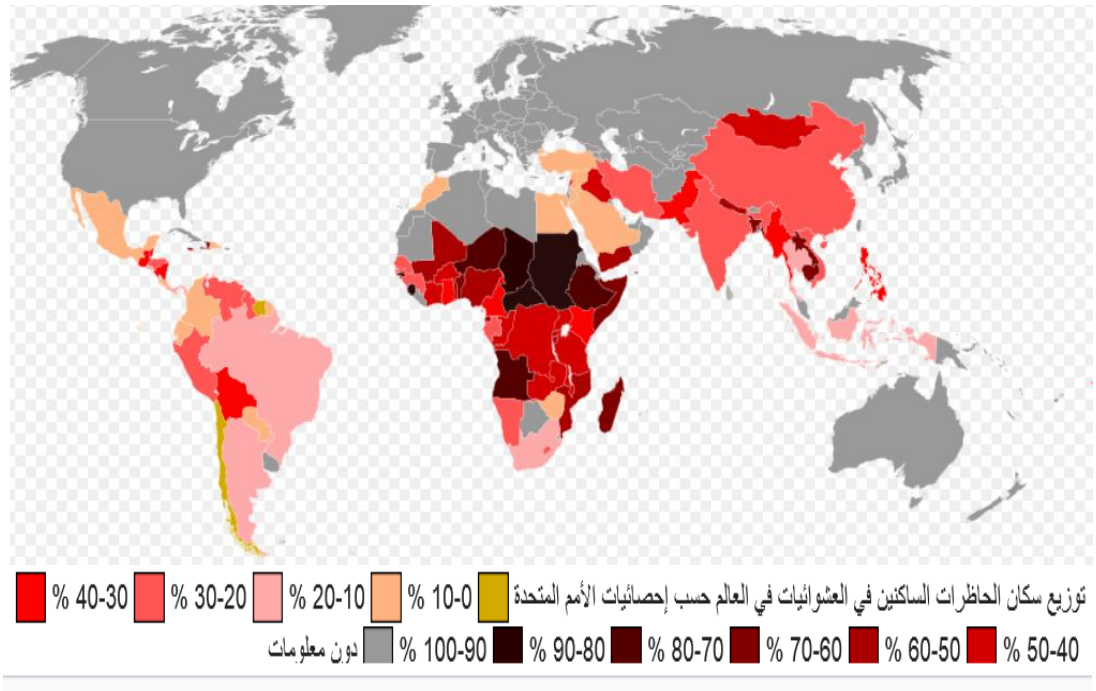

صورة رقم (3-1) (توضح نسب إنتشار الأحياء التي تكثر فيها الجرائمعالمياً (المصدر ويكبيديا))

نلاحظ إن ظاهرة الأحياء الفقيرة بدأت تنتشر في جمهورية السودان، كماهو مبين أعلاه حيث بلغت نسبتها 90% وتعتبر مصدر أساسي للجرائم والسلوكيات غير الأخلاقية والمجتمع الغير متدن والبيئة الغير حضرية .

2.1.3 النموذج العالمي (منطقة كانياداريال بالعاصمة الإسبانية):

تعتبر أكبر منطقة سكنية تكثر فيها الجرائم حيث أنها تقع في أوروبا على حدود العاصمة الأسبانية مدريد، وتأوي هذه المنطقة حوالي أربعين ألف شخص، حيث بني حي كانياداريال على مجرى نهر جاف بامتداد 4كيلومتراً ، وهذه الأرض تعد ملكية عامة منذ حوالي 700 عام. ومن وجهة النظر الرسمية للسلطات الإسبانية، فإنه يجوز للأشخاص البقاء في هذا المكان ولكن لا يجوز لهم الاستيطان فيه. حيث تريد السلطات الآن هدم هذه المساكن.

بنيت هذه المنطقة قبل أربعين عاماً من قبل الفلاحين الذين انتقلوا إلى مدريد بحثاً عن لقمة العيش. ومع ازدياد الأزمة المالية، زاد عدد سكان بشكل ضخم، ليصل إلى نحو أربعين ألف شخص من أصول متعددة، فمنهم من جاء من شمال إفريقيا ومنهم الغجر وغيرهم من المهاجرين بالإضافة إلى الإسبان المهمشين. في منطقة كانياداريال تسود الفوضى التامة، فهناك لا توجد طرق ممهدة، أما البيوت التي تجمع بين الخيام والبيوت الأسمنتية فأغلبها مصنوع من الصفيح أو من الأسمنت، ومعظمها محاط بأكوام من القمامة كما يتضح في الصورة رقم (3-2)(3-3) شكل وطريقة المباني وتراكم النفايات وتردي البيئة.
رغم أن سكان الحي يدفعون الضرائب على دخلهم، إلا أنهم لا يحصلون على أي خدمات عامة، فهم لا يدفعون ضرائب السكن إذ أن معظمهم قاموا ببناء هذه المساكن بأنفسهم. وهذا يعني أنهم يعتمدون على الخزانات لتوفير المياه، كما أنه ليس هناك مدارس ولا عيادات صحية. وعلى سكان المنطقة السير إلى الأحياء المجاورة عند احتياجهم إلى رعاية طبية، وعادة ما يضطرون لإستخدام عناوين بعض الجيران والأصدقاء للحصول على مواعيد مع الأطباء، عندما يقدم أحد على وظائف، فعليهم تسجيل عنوان أجدادهم، لأنهم لو أقروا بأنهم يعيشون في كانياداريال، فلن يقبل أحد توظيفهمرغم نجاحهم كطلبة".

قالت مارتا منديوليا من منظمة العفو الدولية: "الجهات المحلية حاولت تقديم هذا الحي على أنه حي إجرامي تنتشر فيه المخدرات وتجارة السلاح". وهناك ظن بأن حوالي 90 بالمائة من المخدرات في العاصمة الإسبانية مدريد تأتي من هذا الحي (لورين فراير/ هبة الله إسماعيل 2012/9/6م) .

- **الأسباب التي أدت إلى إرتفاع الجريمة في المنطقة:**

أ) البحث عن المعيشة نتيجة إزدياد الازمة المالية.
ب) عدم توفير فرص العمل.
ت) عدم توفير الخدمات الأساسية للمنطقة من تعليم وصحة وغيرها.
ث) إزدياد معدل هجرة الوافدين من دول أُخري.
ج) الكثافة السكانية العالية.

صورة رقم (3-2)(توضح نوع المباني ونمط المعيشة في المنطقة كانيادايال(لورين فراير/ هبة الله إسماعيل 2012/9/6م))

صورة رقم(3-3) (توضح تراكمات النفايات في المنطقة كانيادايال(المصدر لورين فراير/ هبة الله إسماعيل 2012/9/6م))

3.1.3 النموذج الإقليمي (منطقة منشية ناصر بالقاهرة) :

هي أحد الأحياء التى تكثر فيها الجرائم في القاهرة، يبلغ عدد سكانها 55 ألف نسمة، تعود أصول أغلبهم إلي مدن القناة، وقد هاجروا بعد حرب 67 والصورة رقم (3-4) توضح موقع منطقة منشية ناصر بالقاهرة والصورة رقم (3-5) توضح الإستعمالات المختلفة في منطقة منشية ناصر، وإستقروا على أرض المنشية بطريقة غير رسمية، بعد أن استولوا عليها بوضع اليد. ما يمارس في المنطقة من أعمال هو جمع المخلفات ثم تصنيفها (الزجاج أو الاقمشة أو العلب الصاج أو الورق أو البلاستيك) ليعاد تدويرها وذلك بخلق منتج يتلائم مع صناعة إعادة التدوير أما المخلفات الغذائية فهى طعام للبهائم كما يظهر في الصورة رقم (3-6) تراكم النفايات في الشوارع. يعد سكان المنطقة الأكثر فقراً في القاهرة.

يشكل الحصول على مياه الشرب مشكلة لأهالي المنطقة فهي تصل إلي 10% من المباني فقط بينما يعتمد باقي السكان على بائعي المياه للحصول على مياه شرب نقية أو من الحنفيات العامة التي يبلغ عددها 8 حنفيات لا يعمل أغلبها في معظم الأحيان. ونظراً لعدم وجود نظام الصرف الصحي للمنطقة فإن حوالي 80% من المباني السكنية تستخدم «ترنشات» للصرف الصحي يتم تفريغها بصورة غير دورية بواسطة العربات الكارو، وتعتمد المنطقة على كابل أرضي وتعاني من انقطاع الكهرباء بإستمرار بالإضافة إلي عدم وجود إنارة للطرق ليلاً.

يقع في منشية ناصر حي يسمى بحي الزبالين، يعيش به حوالي 35 ألف نسمة يعمل أغلبهم في جمع القمامة. يجدرالذكر أنّ في هذا الحي عاشت الراهبة إيمانويل الفرنسية محاولة تحسين مستوى المعيشة به(ويكبيديا 26 فبراير 2017، الساعة 01:43.)

صورة رقم(3-4) (توضح خريطة موقع منطقة منشية ناصر (ويكبيديا 26 فبراير 2017، الساعة 01:43.))

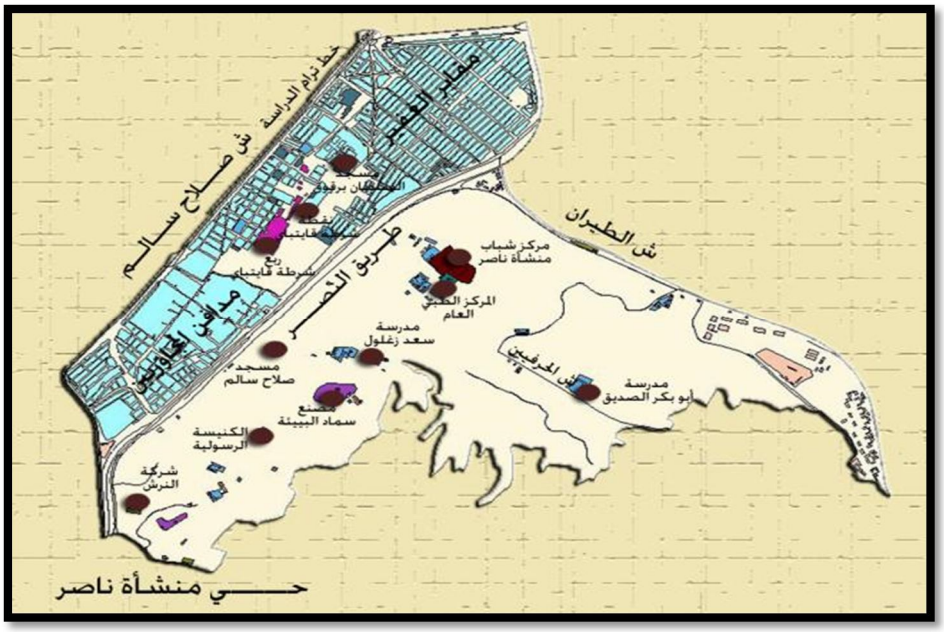

صورة رقم (3-5) (توضح تفصيل للاستعمالات الارض بحي منشية ناصر(ويكبيديا 26 فبراير 2017، الساعة 01:43.))

صورة رقم (3-6) (توضح محاولة لتحسين من منظر مباني المنطقة برسم الحوائط(ويكبيديا 26 فبراير 2017، الساعة 01:43.))

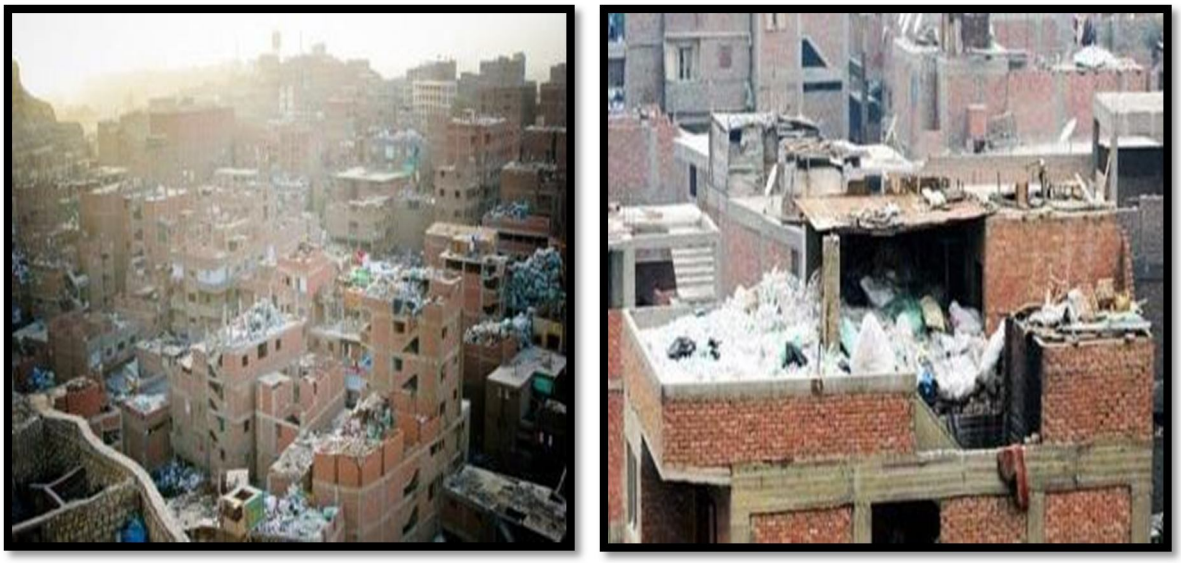

1صورة رقم (3-7) (3-8) (توضح طريقة التشييد المباني وتلاصقها مع بعضها (ويكبيديا 26 فبراير 2017، الساعة 01:43.))

صورة رقم(3-9)(3-10) (توضح ضيق الشوارع وتراكم النفايات التي هي مصدر للمعيشة (ويكبيديا 26 فبراير 2017، الساعة 01:43.))

- **الأسباب التي أدت إلى إرتفاع الجريمة في المنطقة:**

أ)الكثافة السـ ُكانية العالية.

ب) تدني مستوي المعيشة.

ت) عدم توفر فرص العمال.

ث) عدم توفر الخدمات الأساسية من التعليم والصحة وغيرها.

ج) الهجرة من مناطق أُخري بسبب الحروب السابقة.

الفصل الثالث

المبحث الثاني

(حالة الدراسة والوضع الراهن)

1.2.3 مقدمة :

إن منطقة الخرطوم بحري كمحلية فهي ذات رقعة جغرافية واسعة تمتد شمالاً حتى قري وشلال السبلوقة مع حدود ولاية نهر النيل على طول نهر النيل كما يظهر في الشكل رقم (3-1) موقع منطقة الخرطوم بحري في مدينة الخرطوم، حيث أنها تمتد حدودها من شاطيء النيل الأزرق جنوباً وحتى منطقة قري على حدود ولاية نهر النيل من شمالاً، وتحدها من جهة الشرق محلية شرق النيل عند القنطرة، ومن الغرب مجرى نهر النيل بعد التقاء رافديه في المقرن. وتبلغ مساحتها(5060 كيلو متر مربع) وهي بذلك تغطي ربع مساحة ولاية الخرطوم.

يرجع أصل التسمية عندما جاءت القوات البريطانية والمصرية إلى الخرطوم في إطار عملية إستعمار السودان في سنة (1899 م)، حيث أقامت وحدات الجيش المصري التركي في الضفة الشمالية لنهر النيل الأزرق المقابلة للخرطوم وأطلقوا عليها إسم الخرطوم البحرية أو الخرطوم بحري كما هو شائع، بمعنى الخرطوم شمال.

تعتبر مدينة بحري هي أحدث المدن الثلاث، وهي تجمع ما بين الطابع الوطني لأمدرمان والحديث للخرطوم. تُعرف الخرطوم بحري إختصاراً لدى السكان المحليين بإسم بحري، مدينة تقع من الناحية الشمالية لمدينة الخرطوم، ضمن المثلث الحضري الذي تتكون منه العاصمة المثلثة السودانية، إلى جانب كل من مدينة الخرطوم التي تقع جنوبها، ومدينة أم درمان التي تقع من الناحية الغربية لها. وهي أصغر منهما من ناحية المساحة والسكان وأحدثهما تاريخياً، ولكنها لا تقل منهما أهمية فهي واحدة من أكبر المناطق الصناعية في السودان. وهي أيضاً نقطة وصل مهمة تربط العاصمة بشمال السودان عبر السكك الحديدية وجنوبه حتى منطقة كوستي ودولة جنوب السودان بالبواخر النيلية، كما أنها تمثل الوجه السياحي الهادئ للعاصمة، وذلك لما تتميز به عن باقي مدن العاصمة من جو هادىء وجميل، فضلاً عن دورها في تنشيط الحركة الصوفية من خلال أضرحة أقطاب المتصوفة في السودان وقبابهم.

أما أسباب نشأتها فقد إرتبطت بالمصالح الإستعمارية حيث قامت كمنطقة صناعية تقوم بالصناعات. التحويلية البسيطة وقد إكتسبت أهميتها بعد إمتداد خط السكة حديد إلى مدينةالأبيض(ويكبيديا 31 مارس 2017.).

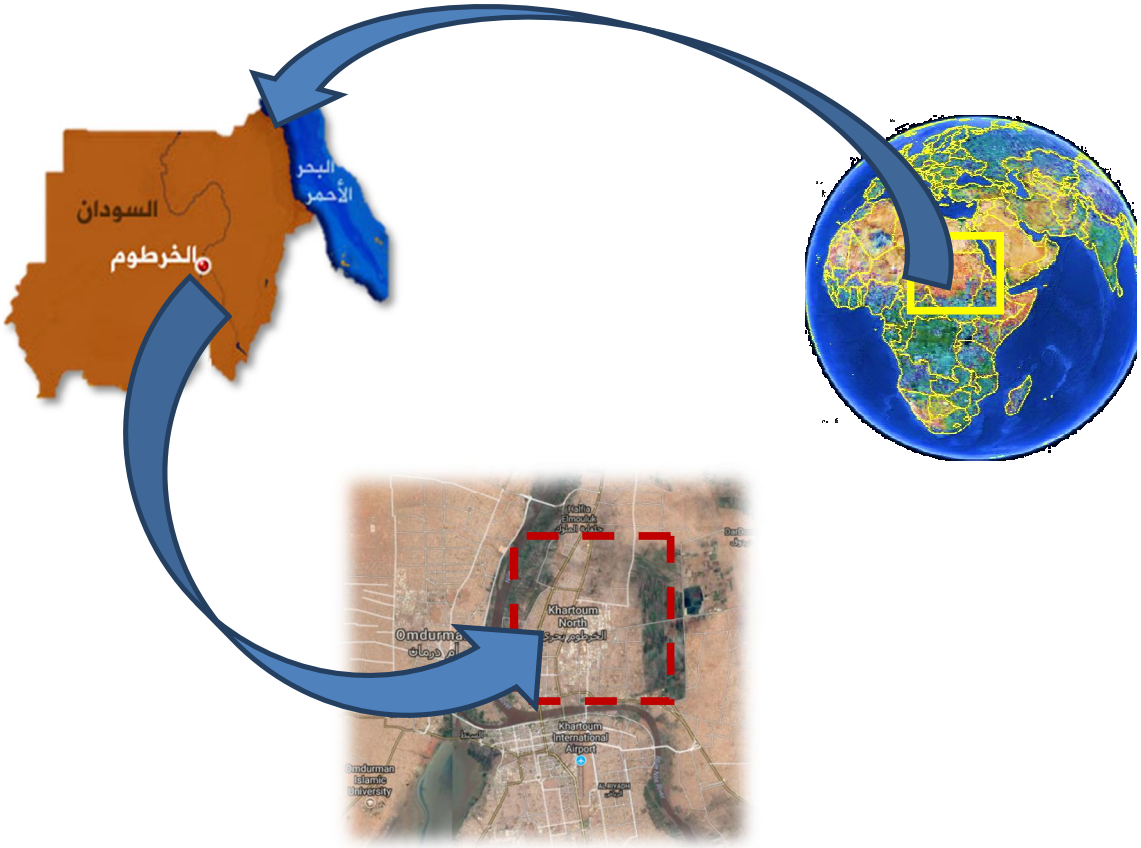

شكل رقم (3-1)(يوضح موقع الخرطوم بحري بالعاصمة المثلثة(المصدر موقع ويكبيديا))

يقطن في الخرطوم بحري حوالي(7152102نسمةتقريباً) والجدول رقم (3-1)يوضح تعداد السكان في منطقة الخرطوم بحري منذ عام1956م.وقد شهدت المدينة خلال العقود القليلة الماضية كثافة سكانية كبيرة كما تغيرت التركيبة السكانية فيها على مر تلك السنوات، لتشمل أعداداً كبيرة من مختلف القبائل السودانية التي توافدت إلى المدينة وتعيش في توئمةوإنسجام مع مجموعات من قدماء سكانها كالأقباط المصريين والأرمن واليونانيين الذين تأقلموا معبيئة بحري واندمجوا في مجتمعها. معظمهم يعمل بالزراعة وتربية المواشي في الريف الشمالي مع العمل في المنطقة الصناعية التي تعتبر جاذبة للعمالة بما يتوفر فيها من فرص العمل خاصة وأنها أكبر منطقة صناعية في الولاية للصناعات الإستراتيجية، كما يوجد بالمحلية مواقع إنتاج الطاقة الكهربائية ومصفاة البترول بالجيلي والخدمات والتجارة والنقل.

تكمن الأسباب في إختيار المنطقة بأهمية موضوع البحث حيث يشكل العنوان قضية هامة تشغل بال معظم الأشخاص في المجتمع ، فيعتبر تفشي الجريمة في البيئات غير الحضرية من الظواهر الأكثر إنتشاراً في منطقة الدراسة وتختلف هذه الجرائم حسب بيئة قاطني هذه المناطق فنجد الأختلاف بين منطقة طيبة الأحامدة (العزبة) ومنطقة كافوري، لذلك نجد أن منطقة طيبة الأحامدة (العزبة) لا تتبع لأي تخطيط عمراني وهي من أبرز المناطق التي تتشكل فيها الجرائم بمختلف أنواعها.

السنة	عدد السكان
1956	39.100
1973	150.989
1983	341.155
1993	700.887
2007	1.725.570
2010	1.184.000
2017	7.152.102

(جدول رقم (3-1) يبين النمو السكاني في مدينة الخرطوم بحري(موقع ويكبيديا))

2.2.3 دراسة الحالة لمنطقة طيبة الأحامدة (العزبة):

1.2.2.3 نبذة تاريخية عن منطقة طيبة الأحامدة (العزبة) :

يرجع تاريخ منطقة طيبة الأحامدة (العزبة) إلى سبعينيات القرن الماضي، حيث كانت تسمي بكوشة الجبل حيث جاءت التسمية مأخوذة من عزبة ود عبدالله وهو كان الخفير لعزيز كافوري بعد ذلك سميت بعزبة ود الأحمر ثم سميت بعد ذلك بطيبة الأحامدة التي ترجع تسميتها إلى قبيلة الأحامدة التي سكنت بها، حيث كانوا يقومون بمزاولة مهنة الزراعة في حي كافوري ، ومن ثم تم توزيعها إلى مربعات فكان مربع (18،19،20،21) من نصيب منطقة طيبة الأحامدة (العزبة)، حيث أن آخر مربع تم توزيعه هو مربع (19) الذي يرجع تاريخه إلى عام 1983م، أما بقية المربعات (1،3،4،5،6،7،8،9، 11،12، 13،14) فوزعت كسكن من الدرجة الأولي لمنطقة كافوريحيث يصل تعداد السكان في منطقة طيبة الأحامدة (العزبة) إلى (11000نسمة) وبعد الحرب وإنفصال جمهورية جنوب السودان أصبحت (7000نسمة) وذلك لإنتقال معظم الجنوبين إلى بلادهم.

2.2.2.3 الحدود الجغرافية للمنطقة:

تقع منطقة طيبة الأحامدة (العزبة) في ولاية الخرطوم محلية بحري يحدهامن الجنوب منطقة كافوري مربع (1،3)، ومن الشمال منطقة الحلفايا المطري مربع (26)، ومن الغرب منطقة الحلفايا المطري مربع (23) (وهوعبارة عن مخطط جديد في مناطق المزارع سابقاً) والمنطقة الصناعية وشارع الإنقاذ ومن الشرق حي البستان (حي التاكا) ومنطقة نبته.

صورة رقم(3-11) (توضح موقع منطقة طيبة الأحامدة (العزبة)(Google Map))

3.2.2.3 التخطيط والتنظيم العمراني في المنطقة :

بدأ تخطيط منطقة طيبة الأحامد (العزبة) عام 1992م حيث كان تنظيم قري بواسطة جهاز حماية الأراضي مع اللجنة الشعبية، وعام2002م بدأ تخطيط المنطقة و تم تقنينها وتعتبر منطقة طيبة الأحامدة (العزبة) من المناطق الغير مخططة بنسبة تصل إلى 80% من المساحة الكلية للمنطقة حيث تم تخطيط مربع (19) على أن القطعة المحازية للشوارع الرئيسية عبارة عن(300 م2) والقطع الغير محازية للشواع الرئيسية أو في الشواع الفرعية وغيرها عبارة عن (200م2) وهي بشهادة بحث، أما بقية المربعات (18،20،21) فهي عبارة عن تنظيم قري أو حيازة ،وهي قطع ذات مساحات غير متساوية تمت بوضع اليد (حيازة) من قبل السد ُ كان، مما أدي إلى عدم وصول الخدمات والمرافق العامة داخل هذه المربعات لعشوائيتها وضيق الشوارع وعدم تنظيمها حتي الآن .

تتباين الحالة العمرانية لمباني منطقة طيبة الأحامدة (العزبة) من حيث مواد البناء والهيكل في مربعي (18،20) عبارة عن مباني مسلحة بنظام الحوائط الحاملة وأُخري بالطوب الأحمر والمونة الأسمنتية وتتراوح إرتفاع المباني فيها بين الأرضي والأول.

أما في مربعي (19،21) تتباين مبانيها في مواد البناء والهيكل بين الطوب الأحمر والمونة الحرة والبناء بما يعرف بالطوف (هو عبارة عن كتل من الطين التي يتم مزجها بالقش وروث الحيوانات وضربها بالأيادي من قبل العمال ويصل سمكها بين 40-50 سم)، كما يتخلل المنطقة بعض الرواكيب (العرايش) التي يتم صناعتها من شوالات الخيش وبعض المشمعات والحصيرة والسعف .

صورة رقم (3-12)(توضح طريقة البناء والمباني في مربعي (19،21)(المصدر الباحثة))

(3-13) (توضح طريقة البناء في مربعي (18،20)(المصدر الباحثة))

4.2.2.3 الحالة الإجتماعية لسكان المنطقة :

يتميز سكان منطقة طيبة الأحامدة (العزبة) من الناحية الإجتماعية بالترابط الإجتماعي الجيد فيما بينهم داخل نطاق المنطقة، حيث أنهم ينشئون محكمة أهلية خاصة بسكان المنطقة فقط لمداولة مشاكلهم وأحوالهم الشخصية، وذلك نتيجة للعزلة الإجتماعية والتهميش من المناطق المجاورة لهم والدوائر المختصة بهذه المشاكل رغم وجودها في قلب العاصمة. حيث أنهاتتبع إدارياً لمنطقة السامراب، وسياسياً لشمبات، وأمنياً لعمر المختار بينما تتواجد محكمتها في منطقة الحلفايا.

5.2.2.3 أشهر القبائل الموجودة في المنطقة :

تعتبر منطقة طيبة الأحامدة (العزبة) السودان في صورة مصغرة ، حيث أنه توجد فيها جميع القبائل والجنسيات السودانية سواء من الغرب أو الشرق أو الجنوب أو الشمال أو الوسط وأكثر سكان المنطقة كثافةً هم قبيلة النوبة مثل(التاما، المور، الجزيرة ، التعايشا ، السلامات ، الميسيرية ، البدرية، الشلك ، الدينكا ،...الخ) .

6.2.2.3 الحالة الإقتصادية لسكان المنطقة :

يعتبر سكان منطقة طيبة الأحامدة (العزبة) من السكان الذين يمارسون بما يعرف بالعطالة المقنعة والتي تتمثل في التجارة الهامشية مثل (بيع التسالي ،المياه ، المناديل ، ... الخ) حيث أن القليل منهم من يمارسون المهن الحرفية مثل (النجارة ، الحدادة ، المباني ،عمال ،... الخ) مما يؤدي إلى تدني المستوي الإقتصادي للمنطقة الذي يؤثر في الإقتصاد العام حيث أنهم لاينتجون للدولة أي شئ، والسبب الأساسي يرجع إلى عدم الإهتمام بالتعليم.

7.2.2.3 الخدمات العامة في المنطقة :

(1) الخدمات الصحية في المنطقة :

تفتقر المنطقة للخدمات الصحية الحكومية نظراً للإهمال الشديد للمنطقة، حيث يوجد بها مركز صحي حكومي واحد وهو مقفل وغير مستخدم نسبة، لأن المبنى متهالك و لم تطله الصيانة منذ أن أُنشأ قبل (14) عاماً . فالسور بحاجة للتعلية والحوائط تصدعت جنباتها بالإضافة إلى إفتقاره للمعدات والمواد اللازمة للعلاج والكوادر الصحية وظهور بعض الأمراض الوبائات المعدية والخطيرة ،ولكن توجد عدد من العيادات الخاصة ومجمع صحي واحد خاص .

صورة رقم (3-14)(توضح المركز الصحي بمربع (20)(المصدر الباحثة))

(2) الخدمات التعليمية في المنطقة:

المدارس الحكومية الموجودة في المنطقة عبارة عن مدرستين أساس بنين ومدرستين أساس بنات ومدرسة ثانوية بنات أما بالنسبة للمدارس الخاصة توجد عدد(1) مدرسة ثانوية بنات في مربع (21)

ومدرسة ثانوية خاصة بنين في مربع (18) وعدد (1) مدرسة أساس بنين و(1) مدرسة أساس بنات في مربع (19)، وبالنسبة للمدارس الخاصة هنالك عدد(6) مدارس أساس وعدد(5) مدرسة أساس في مربع (20) وعدد(2) رياض أطفال في مربع (21) وعدد(1) رياض أطفال في مربع (19)، وأيضا هنالك تعليم في الخلاوي الموجودة في المساجد.

صورة رقم(3-15)(3-16) (توضح مباني مدارس الأساس بنين الموجودة بالمنطقة(المصدر الباحثة))

صورة رقم(3-17)(3-18) (توضح مباني مدارس الأساس بنات الموجودة بالمنطقة(المصدر الباحثة))

صورة رقم (3-19)(توضح مبانيرياض الأطفال الموجودة بالمنطقة(المصدر الباحثة))

80% من الأطفال يتعلمون في تلك المدارس لكن بصورة غير منتظمة نسبة لظروف بعض منهم الأسرية 50% منهم الذين يستمرون إلى مرحلة الثانوي وهم من سكان مربع (19، 20)، 30% فقط هم الذين يستمرون في دراستهم إلى الجامعة وأغلبهم سكان مربع (18، 21) لأن ظروفهم المادية أفضل منهم نسبياً .

(3) الخدمات الدينية في المنطقة:

يوجد في منطقة طيبة الأحامدة (العزبة) 60% مسلمين و40% مسيحين ، لذلك تضم عدد(1) مسجد في مربع (18،19) وعدد(2) مسجد في مربع(20،21) وعدد (1) كنيسة في مربع (19) .

صورة رقم(3-20)(3-21) (توضح مباني المساجد في مربع(19،20)(المصدر الباحثة))

(4) الخدمات التجارية في المنطقة :

توجد في منطقة طيبة الأحامدة (العزبة) سوقين الأول بين مربعي (19،20) و الثاني بين مربعي (18،21)، كما تتوفر المحلات التجارية (بقالة صغيرة) التي توفر أكثر السلع الإستهلاكية اليومية والأُسبوع والشهرية الضرورية فقط التي تغطي حوجة السكان في الحياة اليومية .

صورة رقم(3-22)(3-23) (توضح الاسواق الموجودة المنطقة يفصل بين مربعي (19،21)و(18،20)(المصدر الباحثة))

(5)الخدمات الترفيهية الإجتماعية في المنطقة:

لاتوجد في منطقة طيبة الأحامدة (العزبة) نوادي ترفيهية بالمعايير التصميمة للنوادي ولكن هنالك محلات تم تخصيصها من قبلهاكُان للمشاهدة ولعب الضـ ُ منة وماشابه ذلك بغرض الترفيه.

(6) الخدمة المجتمعية في المنطقة :

يوجد قسم طيبة الأحامدة (العزبة) في مربع (18) وبسط أمن شاملفي مربع (19،20) وهي غير مغطية للمنطقة أمنياً .

صورة رقم(3-24) (توضح بسط أمن شامل فيصورة رقم (3-25)(توضح بسط أمن شامل في مربعي(19،21)(المصدر الباحثة)) مربعي (18،20)(المصدر الباحثة))

صورة رقم(3-26) (توضح قسم شرطة منطقة طيبة الأحامدة(العزبة) بمربع (18)(المصدر الباحثة))

8.2.2.3 خدمات البني التحتية في المنطقة :

(1)خدمات الصرف الصحي والسطحي :

إن نظام الصرف الصحي في المنطقة عبارة عن دورات مياه بلدية في بعض المنازل بينما لاتوجد من الأساس دورات مياه في البعض الأخر .

أما فيما يخص بالصرف السطحي في السابق كان هنالك مصرف رئيس حيث كانت يشمل تصريف مياه شرق النيل عبر طيبة الأحامدة (العزبة) وصولاً إلى مركز البحوث لكن المخطط الجديد (الحلفاية المطري) تم إغلاق المصرف من وزارة التخطيط والبنية التحتية لذلك لايوجد حالياً تصريف لمياه الأمطار حيث أنها تصبح مياه راكضة إلى أن تجف لوحدها.

صورة رقم (3-27)(توضح مصرف مياه الامطار(المصدر الباحثة))

(2) خدمات الكهرباء والمياه :

بالنسبة للمياه تم تغذيةوا إمداد جميع مرابيع منطقة طيبة الأحامدة (العزبة) بشبكة المياه العمومية. أما فيما يخص الكهرباء كانت في السابق لاتوجد كهرباء حيث كان البعض يضئ عن طريق المولدات (بالبوابير)، حالياً تم توصيل الشبكة العمومية في مربع (19) فقط، أما مربع (18،20،21) لم يتم توصيلها بالصورة المطلوبة لعدم إهتمام الجهات المختصة.

صورة رقم (3-28)(توضح نظام تغذية الكهرباء في المنطقة(المصدر الباحثة))

(3) النفايات في المنطقة :

تعتبر منطقة طيبة الأحامدة (العزبة) من إحدي المناطق التي تكثر فيها تراكمات النفايات نتيجة لصعوبة دخول عربة النفايات للمنطقة، وذلك لعدم إنتظام شوارعها وضيقها بالإضافة إلى عدم دفع السكان لرسوم النفايات، حيث يتم تجميع النفايات بواسطة بعض السكان وتأجير عربة الكارو لنقلهالخارج المنطقة.

صورة رقم (3-29)(3-30)(توضح تراكمات النفايات في المنطقة (المصدر الباحثة))

(4) المواصلات في المنطقة :

توجد في منطقة طيبة الأحامدة (العزبة) خط مواصلات في مربع (19) لمحطة كوبر، وخط من السوق بين مربع (19،20) لمحطة كوبر، وخط من شارع البقالة لمحطة كوبر، حيث لاتوجد خطوط لبحري أو أُمدرمان أو الخرطوم مباشرة .

9.2.2.3 أنواع وأسباب الجريمة في المنطقة :

تنتشر الجريمة في منطقة طيبة الأحامدة (العزبة) نسبة للممارسات الغير قانونية التي تتمثل وتظهر في السكر وتعاطي المخدرات والنهب والسرقة بالأضافة إلى كافة السلوكيات الغير أخلاقية كما يوضح الجدول رقم (3-2) أدناه :

نوع الجريمة	سن إرتكاب الجريمة	عدد البلاغات	عدد البلاغات/سنة
ـ ُكر	18- فما فوق سنة	2-3 ومياً	1008 بلاغ
الحيازة	7- فما فوق سنة	1-2 ومياً	528 بلاغ
التعاطي	14- فما فوق سنة	2-3 سبوعياً	144 بلاغ
الأذي البسيط	21- فما فوق سنة	1 ومياً	350 بلاغ
الأذي الجثيم	18- فما فوق سنة	2 ومياً	672 بلاغ
قتل عمد	25- فما فوق سنة	1 سهرياً	12 بلاغ
السلوكيات الغير أخلاقية	20- فما فوق سنة	1-2 سهرياً	20 بلاغ
السرقة	7- فما فوق سنة	2 سهرياً	24 بلاغ
النهب	15-40 سنة	3-4 سبوعياً	192 بلاغ
جرائم الأموال	-	-	-

جدول رقم (3-2) يوضح أنواع الجرائم وأعدادها في منطقة طيبة الأحامدة (العزبة)(قسم شرطة طيبة الأحامدة (العزبة))

نلاحظ من الجدول رقم (3-2أ) أن عدد جرائم السكر هي ذات أكبر عدد من البلاغات التي توجد بكثرة في منطقة طيبة الأحامدة (العزبة) من خلال السكر تأتي كل الجرائم الأُخرى وذلك لأن الشخص يكون في حالة اللاوعي، وتليها جرائم الأذي الجثيم حيث تنخفض في المنطقة جرائم القتل العمد.وذلك يرجع إلى :

(1) جهل سكان المنطقة نتيجة البعد عن التعاليم الدينية.

(2) إعتبار البعض من السكان إن السكر والسرقة جزأ لايتجزأ ومهم جداً من عاداتهم وتقاليدهم اليومية.

(3) التعدد والتنوع الكبير للقبائل السودانية في المنطقة (السودان بصورة مصغرة) حيث أن أكثر القبائل التي تسكنها (تيرا،المور،الدينكا،الشلك،الجنوبين،الجزيرة ،...الخ) .

(4) إنتشار ظاهرة العطالة بين فئة الشباب وإخراج الأطفالمن المدارس وإستقطابهم إلى هذهالممارسات بصورة ملحوظة الذي أدت بدورها إلى إنتشار الإدمان وتعاطيالمخدرات بجميعأنواعها والإتجار بها .

3.2.3 دراسة حالة لمنطقة كافوري :

1.3.2.3 نبذة تاريخية عن منطقة كافوري :

أصل التسمية يتبع إلى عزيز كافوري من أصل لبناني الذي أتي إلى السودان في عام (1899م) إبان الإستعمار وقام بإستثمار الأراضي الزراعية شرق الخرطوم بمنطقة بحري بغرض تأهيلها وإستصلاحها حتي تم تحويلها إلى أراضي سكنية مميزة من الدرجة الأولى عام (1981م)، حيث كانت في فترة مايو في عهد جعفر نميري الذي جفف المزرعة تماما وبدأ بدراسات التخطيط للمنطقة عام (1984م) ومن ثم بدأ الترويج للبيع عام (1986م) بواسطة المغتربين كتحفيز بعملة الدولار بواسطة جهاز حماية الأراضي وبنك السودان المركزي ووزارة المالية، قامت ورزارة التخطيط العمراني ببدأ البيع في مربعي (9،11) كافوري وبعد مجيئ الإنقاذ عام (1989م) تم توزيع المربعات الأُخري حيث أصبحت كافوري موزعة إلى مربعات وهي (1،3،4،5،6،7،8،9،11،12،13،14) كمربعات سكنية من الدرجة الأُولى ومربع (2) كمربع صناعيحيث يبلغ عدد سكان منطقة كافوري (10000 نسمة).

2.3.2.3 الحدود الجغرافية للمنطقة :

تبدأ الحدود الجغرافية لمنطقة كافوري من الجنوب الجغرافي النيل الأزرق ومن الشمال الجغرافي منطقة طيبة الأحامدة (العزبة) ومن الغرب الجغرافي منطقة كوبر والواحة والسكة حديد من الشرق الجغرافي القنطرة والمزارع (حلة كوكو).

صورة رقم (3-31)(توضح موقع منطقة كافوري (Google Map))

3.4.2.3 التخطيط والتنظيم العمراني في المنطقة :

تتميز منطقة كافوري بالتخطيط والتنظيم الجيد بين المربعات (9،8،7،6،5،14،13،12،11، 4،3،1) بواسطة الشوارع الرئيسية والفرعية والمساحات المفتوحة والميادين داخل هذه المربعات، فالمباني ذات إمتداد رأسي حيث تم إنشاؤها من الهيكل الخرساني المسلح والطوب الأحمر، وتتراوح الإرتفاعات مابين طابق أرضي إلى ثمانية طوابق، وتتميز الشوارع الرئيسي في المنطقة بأنها مسفلته وواسعة تحتوي

على حارة في كل إتجاه والشوارع الفرعية ترابية وجيدة ، والبعض من هذه الشوارع مضيئة والبعض الأخر غير مضيئ.

صورة رقم(3-32)(3-33) (توضح الحالة العمرانية للمباني في مربع (11)،(1)(المصدر الباحثة))

نلاحظ من المخطط رقم (3-31) السابق الذي يوضح تخطيط منطقة كافوري التي تخضع للتخطيط العمراني حيث يظهر فيها تخطيط المربعات خاضع للأُسس والمعايير التخطيطية والتصميمية والإجتماعية الواجب توفرها في المنطقة والتي تتوفر فيها جميع الخدمات الضرورية والترويحية والبني التحتية بالصورة الجيدة مما جعل من المنطقة ذات بيئة حضرية جيدة.

4.3.2.3 الحالة الإجتماعية لسكان المنطقة :

تتباين العلاقات الإجتماعية في منطقة كافوري بالترابط في بعض الأُسر الذين يشغلون مناصب حكومية وعسكرية، حيث أن المنطقة بها تنوع كبير من حيث القبائل وإختلاف كبير في العادات والتقاليد لكل قبيلة، حيث يجتمعون مرة في كل أُسبوع لمناقشة قضايا حكومية وأُخري تتعلق بقضايا المنطقة.

5.3.2.3 أشهر القبائل الموجودة في المنطقة :

تباينت القبائل في منطقة كافوري فشكلت مزيج متجانس من كل أنحاء السودان، فنجد فيها الجعلية والشايقية والدناقلة وغيرها. بعد أن تم تحويلها من منطقة زراعية إلي منطقة سكنية بقرار حكومي في عام (1981م)وا إتبعت بعمليات مسح في الأعوام (1982م/ 1983م)لتبقي المدينة الكافورية حلماً يداعب آل كافوري، وتم جذب المغتربين لتعمير هذه المنطقة.

6.3.2.3 الحالة الإقتصادية لسكان المنطقة :

تصنف منطقة كافوري من الدرجة الأُولى منذ أن تم تحويلها إلى أراضي سكنية، حيث تم إستقطاب المغتربين و المستثمرين لشراء هذه الأراضي بأسعار تكاد تكون رمزية بالنسبة لهم، حيث تتمتع هذه الفئة

مالسد ُ كان بمستوىمعيشي عالي مقارنة بسد ُ كان المناطق الأُخري .

7.3.2.3 الخدمات العامة في المنطقة :

(1) الخدمات الصحية في المنطقة :

توجد في منطقة كافوري مركز صحي حكومي واحد في مربع (3) ولايخدم المنطقة، وذلك لأن سكان منطقة كافوري يفضلون العلاج في العيادات الخاصة ذات المستوي العالي من الخدمات والكوادر الطبية.

صورة رقم (3-34)(توضح مركز صحي بمربع (3)(المصدر الباحثة))

(2) الخدمات التعليمية في المنطقة:

توجد في منطقة كافوري عدد (1) مدرسة حكومية (بنين-بنات)، وعدد(3) مدرسة خاصة (بنين-بنات)(رياض أطفال-أساس-ثانوي) في مربع (9)، وعدد (2) مدرسة خاصة (بنين-بنات)(رياض أطفال-أساس-ثانوي) مربع (7)،و عدد (1) مدرسة خاصة أساس(بنين-بنات)(رياض أطفال ، أساس ، ثانوي) في مربع (11)،و عدد (1) مدرسة خاصة (بنين-بنات)(رياض أطفال-أساس-ثانوي) في مربع (6).

صورة رقم (3-35)(3-36)(توضح مباني رياض الأطفال ومدارس أساسية بمربع(9)(المصدر الباحثة))

صورة رقم (3-37)(توضح مباني والثانوية بمربع (9)(المصدر الباحثة))

أما الجامعات فتوجد جامعة الزعيم الأزهري في مربع (7) وكلية الجزيرة ومعهد الشاطبي في مربع(8) وكلية علوم الطيران في مربع(1) وكلية بحري الأهلية مربع(12،14).

صورة رقم(3-38)(3-39) (توضح كلية الجزيرة ومعهد الشاطبي بمربع (8)(المصدر الباحثة))

حوالي 40% من أطفال سكان منطقة كافوري لايدرسون في المدارس داخل المنطقة، حيث يتعلم أطفالهم في مدارس في مناطق أُخري ذات جودة ومستوي عالي من التعليم المتميز .

(3) الخدمات الدينية في المنطقة :

تضم منطقة كافوري العديد من المساجد والمجمعات الإسلامية، حيث يوجد عدد(1) مسجد في مربع (1،3،5،6،7،8،11،12،14)، وعدد (5) مسجد في مربع (4)، وعدد(3) مسجد في مربع (9) .

صورة رقم(3-40)(3-41)(توضح مجمع النور الأسلامي(9) ومسجد بمربع(11)(المصدر الباحثة))

(4) الخدمات التجارية في المنطقة :

تضم منطقة كافوري العديد من المحلات التجارية التي توفر جميع السلع الإستهلاكية اليومية والأُسبوعية والشهرية ذات مستوى عالي من الجودة .

صورة رقم(3-42) (توضح الخدمات التجارية في المنطقة(المصدر الباحثة))

(5)الخدمات الترفيهية الإجتماعية في المنطقة:

توجد في منطقة كافوري عدد(1) نادي كافوري في مربع(9) ونادي الخارجية في مربع(11)، توجد أيضاً صالات أفراح عدد(1) صالة أفراح في مربع (1) وصالة أفراح في مربع(4) وصالة أفراح في مربع(9) .

صورة رقم (3-43)(توضح نادي كافوري مربع (9)(المصدر الباحثة))

صورة رقم(3-44) (توضح صالة سندباد للأفراح مربع (1)(المصدر الباحثة))

(6) الخدمة المجتمعية في المنطقة :

يوجد في منطقة كافوري قسم شرطة كافوري مربع (11) على شارع كسلا، أما باقي الأحياء فهي عبارة عن إرتكازات ويوجد، عدد(2) بسط أمن شامل بالأضافة إلى الحراسات التابعة للوزراء، وأيضا تقام درويات من قبل اللجان المجتمعية وبعض سكان المنطقة .

صورة رقم (3-45)(3-46) (توضح بسط أمن شامل مربع (9) وقسم شرطة منطقة كافوري مربع (11)(المصدر الباحثة))

8.3.2.3 خدمات البني التحتية في المنطقة :

(1) خدمات الصرف الصحي والسطحي :

يعتمد الصرف الصحي في منطقة كافوري على آبار السايفون الخاصة بكل منزل على حدٍ ولايوجد شبكة صرف صحي عمومية .

لاتوجد شبكة تصريف مياه الأمطار في المنطقة ولا حتى التي توجد في الشوارع الرئيسة، ويكون عادةً إنحدار المياه إلى الأراضي السكنية الخالية والميادين المجاورة للمساكن وتركض حتى تجف.

صورة رقم(3-47) (توضح مياه الأمطار الراكدة في المنطقة(المصدر الباحثة))

(2) خدمات الكهرباء والمياه في المنطقة:

يعتمد إمداد المياه والكهرباء في منطقة كافوري على الشبكات العمومية التي تمر بالمنطقة منذ عهد عزيز كافوري الذي قام بإدخال هذه الخدمات لمزارعه منذ ذلك الحين .

صورة رقم(3-48) (توضح نظام تغذية الكهرباء في المنطقة(المصدر الباحثة))

(3) النفايات في المنطقة :

تكثر النفايات في منطقة كافوري حيث توجد خدمة نقل النفايات ولكنها لاتغطي حوجة المنطقة من التخلص من كل النفايات المنطقةوذلك لمحدودية عدد الاليات المتاحة وبُعد المكب عن المنطقة الذي يتم نقله من كافوري مربع (1) إلى منطقة تبعد(17 كيلومتر) من منطقة كافوري.

صورة رقم(3-49) (توضح تراكم النفايات في المنطقة(المصدر الباحثة))

(4) المواصلات في المنطقة :

لاتوجد خطوط مواصلات ثابته في المنطقة ولكن هنالك عدد (1) خط عابر الحاج يوسف ليبيا، وعدد(1) خط عابر الحاج يوسف بحري، وعدد (1) خط عابر الحاج يوسف أُمدرمان، وعدد(1) خط عابر الدروشاب الخرطومولكن هنالك مواصلات داخلية بين المربعات بواسط الركشات حيث يُعتمد عليها إعتماد أساسي، وهي تبدأ من القنطرة إلى كل جامعة داخل المنطقة والأحياء .

9.4.2.3 أنواع وأسباب الجريمة في المنطقة :

لا تنتشر الجرائم في منطقة كافوريكثيراً ، وذلك للدوريات الليلية التي يقوم بها سكان الحي والتي تشمل أغلب الأحيان رئيس اللجنة الشعبية وعدد من الرتب المرموقة، كما يوجد عدد من الحراسات الخاصة التي تكون أمام منازل الوزراء والمستشارين والضباط التابعين للحكومة .

هنالك نوع آخر من الجريمة في منطقةكافوري كالجرائم الإلكترونية والجرائم التعاطي،ذلك نظراً لقلة الرقابة لفئة المراهقين من قبل الأُسرة، وأيضا هنالك جرائم سرقة للمنازل والعربات ولكن بصورة ضئيلة تكاد تنعدم وذلك في حالة سفر العوائل أو الناهبين في الشوارع أثناء فترة النهار.

نوع الجريمة	سن إرتكاب الجريمة	عدد البلاغات	عدد البلاغات/سنة
ـ ُكر	15-30 سنة	1 سبوعياً	48 بلاغ
الحيازة	15-30 سنة	1-2 سبوعياً	96 بلاغ
التعاطي	15-30 سنة	2-3 سبوعياً	144 بلاغ
الأذي البسيط	-	-	-
الأذي الجثيم	-	-	-
قتل عمد	-	-	-
السلوكيات الغير أخلاقية	20- فما فوق سنة	1-2 سبوعياً	96 بلاغ
السرقة	15-30 سنة	6 سبوعياً	24 بلاغ
النهب	-	-	-
جرائم أموال	15-30 سنة	10-15 وماً	5475 بلاغ

جدول رقم (3-3) يوضح أنواع الجرائم وأعدادها في منطقة كافوري (قسم شرطة بحري شرق)

نلاحظ من الجدول رقم (3-3) أعلاه تنتشر جرائم الأموال بصورة كبيرة في منطقة كافوري وتليها جرائم التعاطي ثم السلوكيات الغير أخلاقية والحيازة ثم السرقة بينما لاتوجد جرائم الأذي البسيط والأذي الجثيم والقتل العمد والنهب.

جدول رقم (3-4) يوضح مقارنة بين منطقتي الدراسة (الباحثة)

وجه المقارنة	منطقة طيبة الأحامدة (العزبة)	منطقة كافوري
(1) عدد السكان	7000 نسمة.	10000 نسمة.
(2) التخطيط والتنظيم العمراني	تم تخطيط مربع(19) فقط أما مربع(18،20،21) فهي تنظيم قري.	جميع المربعات (1،3،4،5،6، 7،8،9،11،12،13،14) مخططة.
(3) حالة المباني	مربعي (18،20) هيكل خرساني من طابق أرضي وأول أما مربعي (19،21) مباني من الطين من طابق واحد.	كل مباني المنطقة من هيكل خرساني تتراوح بين طابق أرضي إلي ثمانِ طوابق فأكثر.
(4) الحالة الإجتماعية	جيدة.	جيدة.
(5) الحالة الإقتصادية	متدنية نظراً لعدم التعليم ومستوي الدخل المحدود.	عالية نظراً لمستوي المعيشة الجيد.
(6) الخدمات الصحية	سيئة حيث يوجد مركز صحي واحد وغير مزود بالكوادر والمعدات اللازمة ويوجد مركز صحي خاص و4 عيادات خاصة.	جيدة يوجد مركز صحي واحد والعديد من العيادات الخاصة.
(7) الخدمات التعليمية	القطاع الحكومي 4 مدارس أساس (بنين، بنات) و4 مدارس ثانوي (بنين ، بنات) أما القطاع الخاص 1مدرسة أساس و4 مدارس ثانوي (بنين ، بنات) و5 رياض أطفال.	القطاع الحكومي 1 مدرسة (بنين ، بنات) أما القطاع الخاص 7 مدارس (رياض أطفال ، أساس ، ثانوي)(بنين، بنات) و5 جامعات.
(8) الخدمات الدينية	6 مساجد و1 كنيسة.	16 مسجد ومجمع إسلامي.
(9) الخدمات التجارية	يوجد سوقين والعديد من المحلات التموينية الصغير (بقالة) على	يوجد العديد من المحلات التموينية الكبيرة (سوبر ماركت) والمحلات

	مستوي متدني.	التموينية المتوسطة (ميني ماركت) والمحلات التموينية الصغيرة (بقالة) على مستوي عالي.
(10) الخدمات الترفيهية	لايوجد أماكن ترفيهية.	يوجد إثنين من الأندية و3 صالات إجتماعية (صالات مناسبات).
(11) الخدمات المجتمعية	يوجد قسم شرطة وبسط أمن شامل غير مؤهلة.	يوجد قسم شرطة و2 بسط أمن شامل مؤهلة بالإضافة إلى إرتكازات.
(12) الصرف الصحي والسطحي	الصرف صحي عبارة عن دورات بلدية في بعض المنازل والبعض الآخر لاتوجدأما الصرف سطحي لايوجد.	الصرف الصحي عبارة عن آبار السايفون الخاصة بكل منزل على حدٍ أما الصرف السطحي لايوجد.
(13) تغذية المياه والكهرباء	المياه من الشبكة العمومية أما الكهرباء تغطي الشبكة العمومية 50% من المنطقة.	الشبكة العمومية للمياه والكهرباء.
(14) النفايات	رديئة.	رديئة.
(15) المواصلات	خطوط مواصلات تصل إلى منطقة كوبر.	خطوط مواصلات عابرة بالمنطقة فقط.
(16) الشوارع ومسارات الحركة	منظمة مقسمة إلى شوارع رئيسية مسفلتة وشوارع فرعية وداخلية ترابية	عبارة عن شوارع داخلية ترابية غير منظمة
(17) الميادين والمساحات المفتوحة	توجد العديد من الميادين داخل الأحياء كمتنفسات تستغل كملاعب لكرة القدم والأنشطة الأُخري	بها مساحات مفتوحة غير مستقلة وتعتبر فضاءات سالبة

5.2.3 الخلاصة :

من أكثر أسباب تفشي الجريمة في منطقة طيبة الأحامدة (العزبة) الكثافة السكانية المتزايدة التى من أبرز مسبباتها الحروب الأهلية والجفاف والتصحر وقلة الخدمات والبحث عن فرص عمل مما أدي لظهور المناطق العشوائية التي تؤثر على النسيج العمراني والحضري لمنطقة طيبة الأحامدة (العزبة) كما موضح في الجدول رقم (3-4)وتدني مستوي البيئة الحضرية وا رتفاع الأسعار بصورة عالية نتيجة لهجر هؤلاء النازحين لمناطقهم الزراعية مما أدي لتلفها وصعوبة إستهلاكها في الوقت الحالي .

قامت حكومة جمهورية السودان بتطوير خطط الولايات وا نمائها لتفريغ العاصمة من التكدس وا رجاع السكان لأراضيهم من جديد وذلك بتوفير الخدمات الصحية والإجتماعية والتعليمية والترفيهية وتوفير فرص العمل من خلال الإستثمارات الأجنبية والخارجية مثل إستثمار مشروع شركة أمطار في ولاية الشمالية.

جدول رقم (3-5) (يوضح المعايير الواجب توفرها بين منطقتي الدراسة للحد من ظاهرة الجريمة وذلك بواسطة الزيارة الميدانية (المصدر الباحثة))

المعايير الواجب توافرها		منطقة طيبة الأحامدة (العزبة)			منطقة كافوري		
		متحقق	متحقق جزئي	غير متحقق	متحقق	متحقق جزئي	غير متحقق
المعايير التخطيطية	1- مسارات الحركة الخارجية.			✓	✓		
	2- وضوح المداخل.			✓	✓		
	3- تصميم الشوارع.		✓			✓	
	4- المقياس.	✓			✓		
	5- تدرج الفضاءات الحيزية.			✓	✓		
	6- إنغلاقية المباني.			✓		✓	
	7- توقيع مباني الخدمات العامة.			✓		✓	
	8- التجانس بين إستعمالات الأرض.		✓		✓		

المعايير التصميمية	1- الشكل العمراني.			✓	✓		
	2- الإنارة.		✓			✓	
	3- البيئة السكنية.			✓	✓		
المعايير الإجتماعية	1- آلية حيزية.			✓	✓		
	2- قابلية المراقبة البصرية.		✓			✓	
	3- الخصوصية.		✓			✓	
	4- التفاعل الإجتماعي.		✓			✓	

نلاحظ من الجدول السابق رقم (3-5) أن منطقة طيبة الأحامدة (العزبة) تتباين فيها المعايير الواجب توافرها للحد من ظاهرة الجريمة في المنطقة بين متحقق جزئي وغير متحقق، أما في منطقة كافوري تتباين فيها تلك المعايير بين متحقق ومتحقق جزئي، من هذا التحليل نجد أن العلاقة عكسية بين ظاهرة الجريمة والبيئة الحضرية، أي كلما كانت البيئة الحضرية مستوفية للمعايير التخطيطية والتصميمية والإجتماعية كلما قلت فيها إنتشار ظاهرة الجريمة.

الفصل الرابع

المبحث الأول

1.4 النتائج :

تبين من الدراسة لكل من منطقتي (طيبة الأحامدة (العزبة)، كافوري) أن منطقة طيبة الأحامدة تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة الأساسية، من حيث الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية، حيث نجد أن المنطقة لايوجد بها شبكة صرف صحي أو سطحي ولانجد فيها سواء القليل من المدارس ورياض الأطفال غير المؤهلة من النواحي التصميمية للمباني التعليمية، مما أدي إلى عزوف السكان عن إرسال أطفالهم للمدراس، وذلك يعتبر نتيجة للحالة الأقتصادية المتدنية لسكان المنطقة، مما أدي إلى إقحام الأطفال في مايسمي بالعطالة المقنعة التي تتمثل في بيع المياه والتسالي وغيرها من الأعمال المنشرة في المنطقة وصولاً إلى الإتجار بالمخدرات والخمور البلدية التي تشتهر بها المنطقة بصورة عامة.

كما نلاحظ إنتشار القمامة بصورة عشوائية في الشوارع الداخلية (أزقة) نتيجة لعدم التخطيط والتنظيم للمنطقة، من حيث تخطيط الشوارع والمباني التي بدورها منعت وصول سيارات النفايات للمنطقة.
وقد تبين أن إهمال وتهميش الدولة لهذه المنطقة وسكانها أدي إلى إنتشار الكثير من الجرائم في ولاية الخرطوم بصورة عامة حيث أصبحت المنطقة مؤثرة وليست متأثر ة بمستوي البيئة الحضرية على الرغم من موقعها الجغرافي الذي يقع في وسط مدينة الخرطوم بحري. على عكس نظيرتها منطقة كافوري التي لا يفصلها عن منطقة طيبة الأحامدة إلا شارع فرعيحيث نجد فيها ر ُقي الخدمات من حيث التعليم والصحة وخدمات البني التحتية والخدمات الترفيهية وغيرها من مقومات البيئة الحضرية التي يجب أن تتوفر في كل منطقة، حيث نجد أن المنطقة تصنف من مناطق الدرجة الأولى في محلية بحري، مما أدي إلى الحد من إنتشار الجرائم أو بآخر. وعليه يمكن إستنتاج الآتي:

أ) عدم خلط إستعمالات الأرض بشكل مدروس بمنطقة طيبة الأحامدة (العزبة) أدي إلى عدم تعريف وتحديد نوع الإستخدام من خلال الفصل بين العام والخاص .

ب) عدم إستخدام مبدأ التدرج الفضائي في تصميم الفضاءات الخارجية أدي إلى عدم معرفة وتحديد وتعريف ملكية الفضاءات ودرجة الإنتماء إليها وحمايتها.

ت) عدم نتظيم الفضاءات الخارجية هو عامل أساسي لظهور أو إختفاء الفضاءات السالبة (قليلة الإستخدام) والتي تعتبر هي مصدر أساسي لظهور الجرائم.

ث) قلت معدلات الإشغال في الفضاءات الخارجية يقلل من المراقبة البصرية المستمرة التي تزيد من ظهور الجرائم وبالتالي عدم إحساس السكان بالأمن والطمأنينة

ج) عدم تخطيط منطقة طيبة الأحامدة (العزبة) وتوفير الخدمات الأساسية والتي هي أبسط مقومات الحياة من تعليم وصحة وفرص عمل وترفيه وبني تحتية مؤهلة بالأسس والمعايير التخطيطية والتصميمية تنعكس على سلوكيات الأفراد بالنقص والحوجة لتوفير الأفضل وبالتالي اللجؤ للسلوكيات الغير أخلاقية.

2.4 التوصيات:

(1) لابد من التعمق في التمييز بين التمدن والتحضر في المفهوم العام والتعمق فيدراسة مفهوم الحيزية لأهميته في فهم السلوك الحيزي للإنسان.

(2) العمل على إتباع التخطيط والتصميم الجيد من أجل زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره لإرتفاع دخل الفرد.

(3) العمل على تخطيط منطقة طيبة الأحامدة (العزبة) وتطبيق الإجراءات والمعالجات والمعايير التصميمية والتخطيطية والإجتماعية الخاصة للحد من الجريمة والتي بدورها ترفع مستوي الأمن في المنطقة ومشاركة السكان في المحافظة عليها.

(4) العمل على رفع مستوي الحس الحضري في قاطني المدن.

(5) العمل على تنفيذ اللوائح والقوانين والمعايير التخطيطية والتصميمية لتنسيق شكل المباني وألوانها وتنسيق الشوارع والمساحات المفتوحة بصورة حضرية.

(6) إحكام التصرف في مختلف فضاءات الوسط الحضري وتطوير وظيفتها.

(7) ضرورة إهتمام المخططين بالبحوث المتعلقة بخصائص ومواصفات البيئة الحضرية التي تستطيع أن تقلل من الظواهر السالبة والإجرامية .

(8) توفير البنية التحتية اللازمة لتطوير المنطقةوتأهيل أساليب التصرف فيها.

(9) تأهيل منظومة النقل والتنقلات بالأحياء المختلفة لرفع مستوي المنطقة وزيادة الفعاليات المختلفة داخل الأحياء.

(10) تطوير منظومة وآليات تتطوير ترفيع مستوي الأحياء بالمساهمة والمشاركة الشعبية وكافة الأطراف الفعالة .

(11) ضرورة إعداد دراسات خاصة للمؤهلات والقدرات الإنتاجية لمثل سكان منطقة طيبة الأحامدة (العزبة) وتوفير فرص عمل والإستفادة من خبراتهم ودعمهم .

(12) عمل برامج تشجيعية للأطفال للتعليم والإستمرار دون قطع الدراسة مثال(عمل الحكومة أو المنظمات الخيرية بتقديم مساعدة عن طريقة دعم للمواد التموينية على الطلاب الذين لم يتغيبوا عن الدراسة طيلة الشهر كمكافأة لهم)، بذلك يدوام الأطفال على التعليم وينمي داخلهم مشاركة الأسرة في الإحتياجات الضرورية .

(13) العمل على منهج فعال لتطوير المنطقة والإرتقاء لمستوي حضري أفضل والحد من الظاهر السلبية والإجرامية.

نماذج رؤية مقترحة لتطوير منطقة طيبة الأحامدة (العزبة)

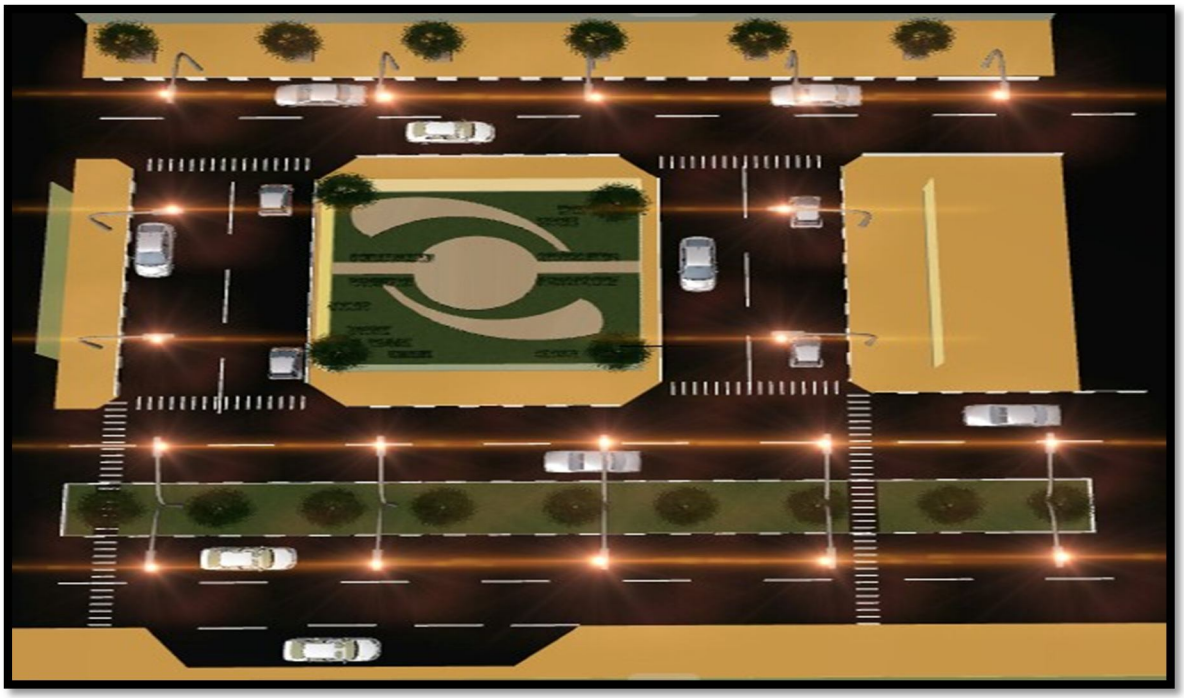

صورة رقم(4-1) (توضح رؤية مقترحة لمساحة مفتوحة في منطقة طيبة الأحامدة(المصدر الباحثة))

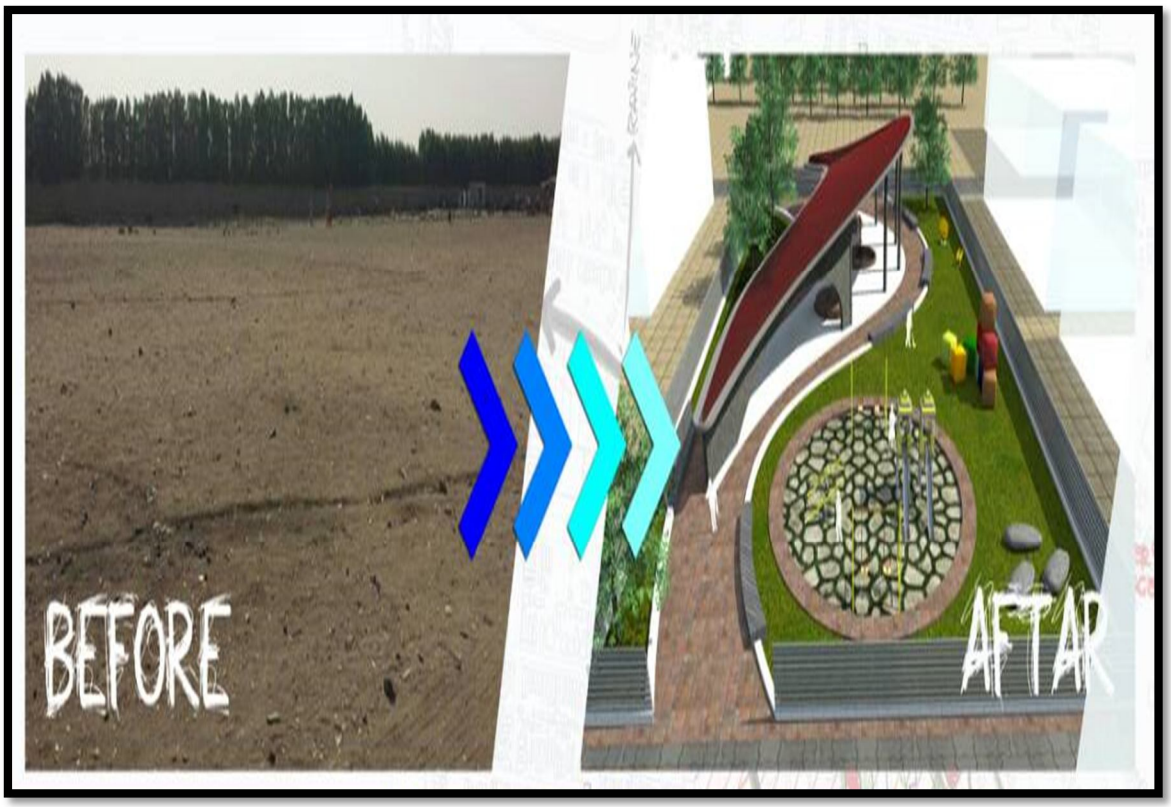

صورة رقم(4-2) (توضح رؤية مقترحة لمساحة مفتوحة في منطقة طيبة الأحامدة(المصدر الباحثة))

صورة رقم(4-3) (توضح رؤية مقترحة للشوارع الداخلية في منطقة طيبة الأحامدة(المصدر الباحثة))

صورة رقم(4-4) (توضح رؤية مقترحة للشوارع الداخلية في منطقة طيبة الأحامدة(المصدر الباحثة))

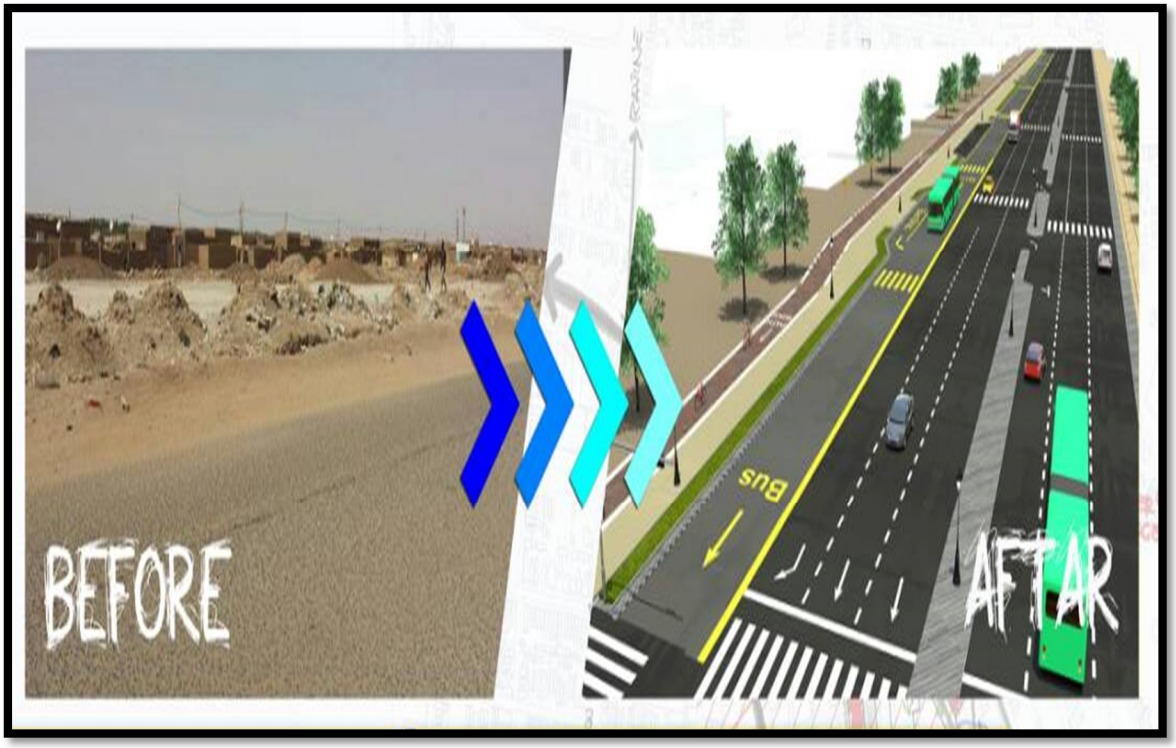

صورة رقم(4-5) (توضح رؤية مقترحة للشوارع الرئيسية في منطقة طيبة الأحامدة(المصدر الباحثة))

3.4 المراجع والمصادر:

1.3.4المراجع والمصادر باللغة العربية :

(1)القران الكريم

(2)محمد خلف ، "مبادئ علم الاجرام" ، بنغازي الدار الجماهيرية للنشر والإعلان (1996،ص 24).

(3)الوحشي أحمد بيري ، "المشكلات الإجتماعية " ، المركز الوطني للتخطيط والتعليم(2006-2007م ، ص88).

(4)محمد شفيق ، "الجريمة والمجتمع " ، الكتب الجامعي الحديث،محطة الرمل الإسكندرية .

(5)د/عبد العاطي فرج ، "الإتجاهات النظرية في دراسة الجريمة والانحراف "، دراسة في سوسيولوجية الجريمة- بواسطة المشرف (2013م).

(6)بأهمام علي بن سالم عمر، "تحسين الإحياء السكنية لسلامة الأطفال " ، جامعة الملك سعود ،قسم العمارة وعلوم البناء ،كلية العمارة والتخطيط (1997م، ص 176).

(7)كمونة حيدرعبد الرازق ، "العلاقة بين ظاهرة التحضر والجريمة " ، الموسوعة الصغيرة العدد (405) (1997م ، ص67).

(8)محمد عبد الباقي محمد ، "الإدارة البيئية للعمران الحضري " ، كلية الهندسة ،قسم العمارة والتخطيط ،جامعة عين شمس القاهرة ،جمهورية مصر العربية(2016م).

(9)غيث محمد عاطف ، "علم الإجتماع الحضري " ، الإسكندرية، دار المعرفة الإجتماعية (1991م).

(10) عبود السراج ، "علم الإجرام والعقاب " ، جامعة الكويت ،الطبعة الثانية (1985م ص185-186).

(11) السيد عبد العاطي ، "علم الإجتماع الحضري مدخل نظري " ، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، (1421هـ ص97-133).

(12) مصطفي الخشاب "علم الإجتماع ومدارسه " مكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة 1977م (ص17).

(13) يسرأنور وآمال عثمان ، "الوجيز في علم الإجرام والعقاب "، دار النهضة العربية(1977م ص162-163) .

(14) عبدالرحمن العيسوي ، "سيكولوجية الجنوح "، المعارف ، الإسكندرية (ص158).

(15) محمود حسن ، "الأسرة ومشكلاتها " ، دار المعارف 1977م(ص59-60).

(16) أبوتوته عبدالرحمن محمد ، "علم الأجرام " ، الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث د.ت (ص44-45).

(1) الماوردي أبي الحسن علي بن حبيب البصري البغدادي ، "الأحكام السلطانية والولايات الدينية"، تحقيق عبدالحميد حمدان ،الطبعة الأولي،عالم الكتب (1428هـ ص219).

(2) عوض السيد ، "الجريمة في مجتمع متغير" ، الإسكندرية ،المكتبة العصرية (2008م ص19).

2.3.4 المراجع والمصادر باللغة الإنجليزية :

(1) AL.Haboubi,Raad "Planning Out Crime" Montreal 1982m (p52-55).

(2) Ardery,R "The Territorial Imperative" New York ,deu publishers co 1966 (p40-44).

(3) Angle, S "Discouraging Crime Throuh City Planning" Berkeley, Institute of Urban and Regional Development ,University California 1968 (p 50-65).

(4) Giude Book ,"National Crime Prevention Council" National Institute of Justice ,Washington, D.C200 (P16).9

(5) Jacobs,Jane "The Death And Life Of Great American Cities"New York Mintage Books 1962 (p168-171).

(6) Jeffery,C.Ray "crime Prevention Through EnvironmentalDesign"Sage Publications Inc,Beverly Hill London 1977 (p31,314).

(7) John.A&Jean,F.O "Neighbourhood Withen The United State" European andNorth American Conference On Urban Safty and Crime Prevention ,Canada Montreal1989 (p255-295).

(8) Josef Leitman "Sustaining Cities Environmental Planning &Management In Urban Design" Mc Graw Hill 1999.

(9) Lange "Creating Architectural Theory :The Role Of The Behavioral Sciences In Environmental Design" Van Nostrand Company, New York 1987(p98).

(10) Mawby, JB "Crime And Urban Pattern" Sociolgical Review 16 , 1977 (p178).

(11) Newman,O " Defensible Space: People And Design In The Violent City" Architectural Press,London 1977 (p80).

(12) Porteous,J "Microspace Behaviour : Homre Range In Environment And Behaviour : Planning And Everyday Life" 1977 (P19-21).

(13) Spates James "The Sociology Of Cities" Sy, Mortins Press 1982 (p324).

(14) Wilson,S&Hunter,J "Updating Defensible Spasce" Architects Journal,October,11,1978 (p52-62).

3.3.4 المجلات والبحوث العلمية والمصادر الأُخري :

(1) ربيعة عثمان الشكري ، (التفكك الأُسري والمعنوي وعلاقته بالإضرابات النفسية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الخمس جامعة المرقب 2010م (ص102).

(2) مجلة القادسية ، "وضوحية البيئة الحضرية لمدينة الكفل التاريخية " ، العلوم الهندسية ،المجلد السادس ،العدد الأول سنة (2013) م .

(3) محمد خرشوف ، (العوامل المؤثرة على الجريمة) ، (2015م) .
(4) صلاح أبو القاسم ، باحث إجتماعي، طرابلسليبيا (2016م).
(5) الأشعب خالص حسن ، (الجريمة الحضرية بين الأمن المتحقق والوقاية المطلوبة) ، بحث منشور ، مجلة دراسات إجتماعية بيت الحكمة ،العدد الأول نيسان (2004م) .
(6) الكندي و ساجدة كاظم ،(محددات البيئة السمعية للمجمعات السكنية عالية الكثافة لمراكز المدن) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد (2007م،ص15).
(7) المشهداني يونس محمود ، (المدينة التقليدية وأثرها في كبح ظاهرة الجريمة) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي (2002م،ص21).
(8) محمود أحمد باسل ، (العلاقة بين ظاهرة الجريمة والبيئة الحضرية – دراسة تحليلية لعوامل فرض حدوثها وتوليدها في المناطق السكنية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مركز التخطيط الحضري والأقليمي(2012م،ص65-80).
(9) يدكو بهاء ، (التنظيم المكاني في المحلة السكنية وأثره في الحد من ظاهرة الجريمة) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة التكنولوجية للهندسة المعمارية (1990م ، ص8).
(10) محمد توفيق محمد ، (أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة) ، بحث منشور ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين (2007م) .
(11) عبدالله علي أحمد الحاتمي ، (إتجاهات الجريمة في المناطق الحضرية) ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض (2007م).
(12) م.م نوري سعدون عبدالله ، (العوامل الإجتماعية المؤثرة في إرتكاب الجريمة) ، مجلة الأنبار للعلوم الأنسانية ، العدد الأول (2011م) .
(13) كمونة حيدر عبدالرازق ، (العلاقة بين التنظيم المكاني والجريمة في المدينة المعاصرة الفكر الشرطي) ، دورية ربع سنوية علمية محكمة ومفهرسة ، الإمارات ، المجلد الحادي عشر ، العدد الأول أبريل (2002م ،ص78-79).
(14) وزارة الإحصاء والتعداد السكاني ولاية الخرطوم.
(15) رئاسة شرطة ولاية الخرطوم محلية بحري.
(16) منسقية اللجان الشعبية _محلية الخرطوم بحري,
(17) وزارة التخطيط العمراني محلية بحري– قسم المساحة.
(18) شبكة الإنترنت موقع ويكبيديا.
(19) URBAN DESIGN COMPENDIUM 2.

الملاحق :

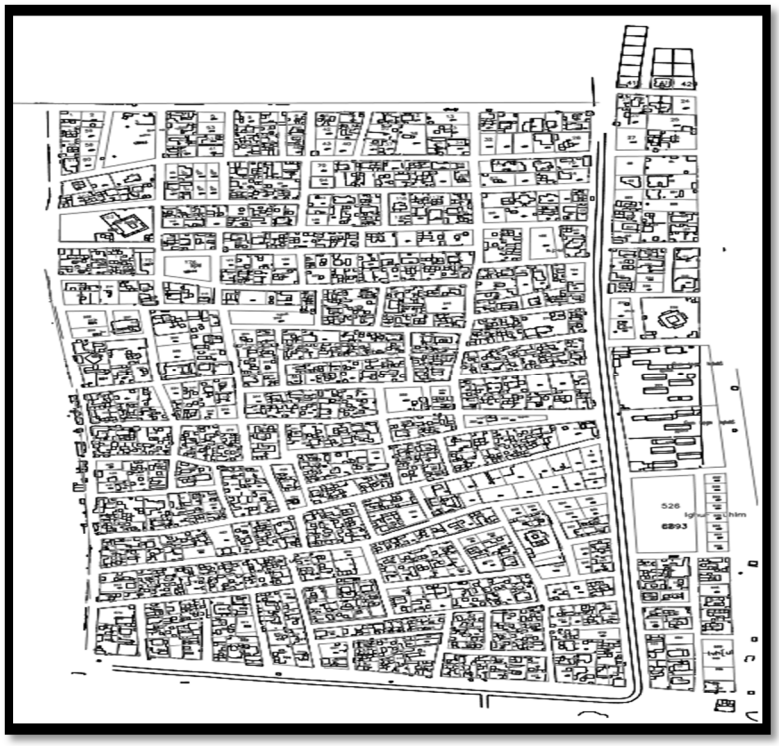

ملحق رقم (1) (يوضح تخطيط طيبة الأحامدة مربع (21)(وزارة التخطيط العمراني- المساحة محلية بحري))

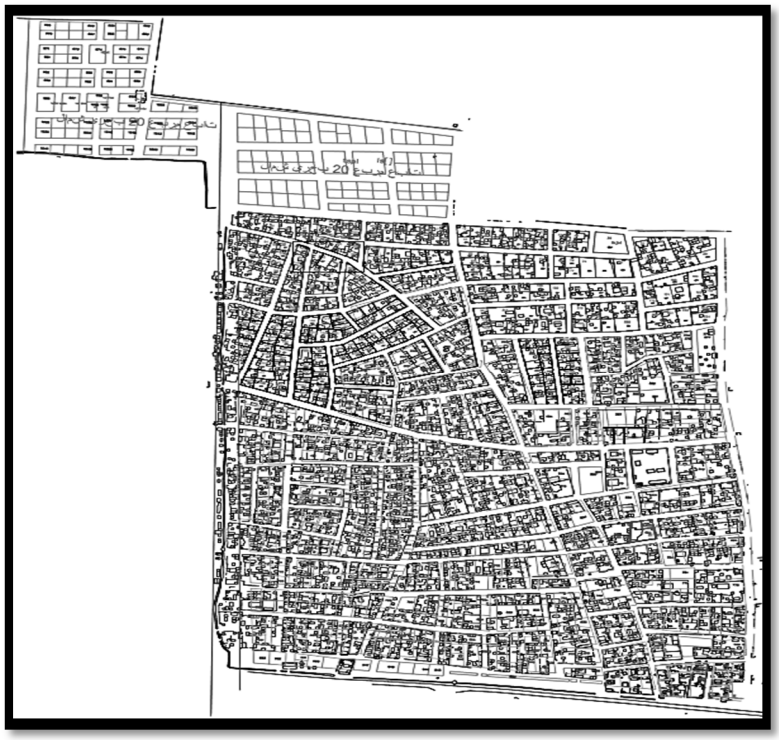

ملحق رقم (2) (يوضح تخطيط طيبة الأحامدة مربع (20)(وزارة التخطيط العمراني- المساحة محلية بحري))

ملحق رقم (3)(يوضح تخطيط طيبة الأحامدة مربع (19)(وزارة التخطيط العمراني- المساحة محلية بحري))

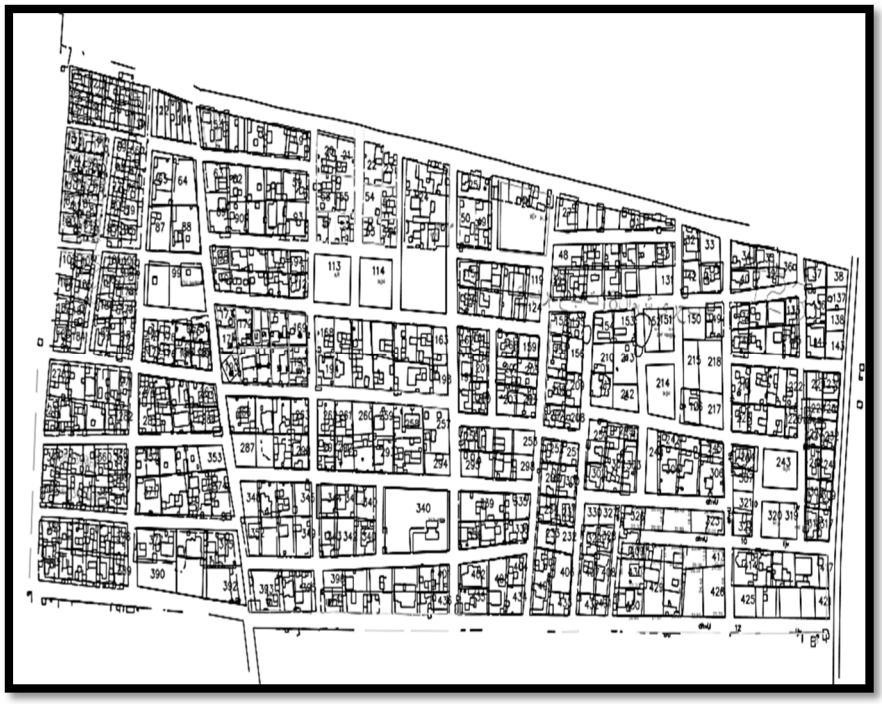

ملحق رقم (4)(يوضح تخطيط طيبة الأحامدة مربع (18)(وزارة التخطيط العمراني- المساحة محلية بحري))

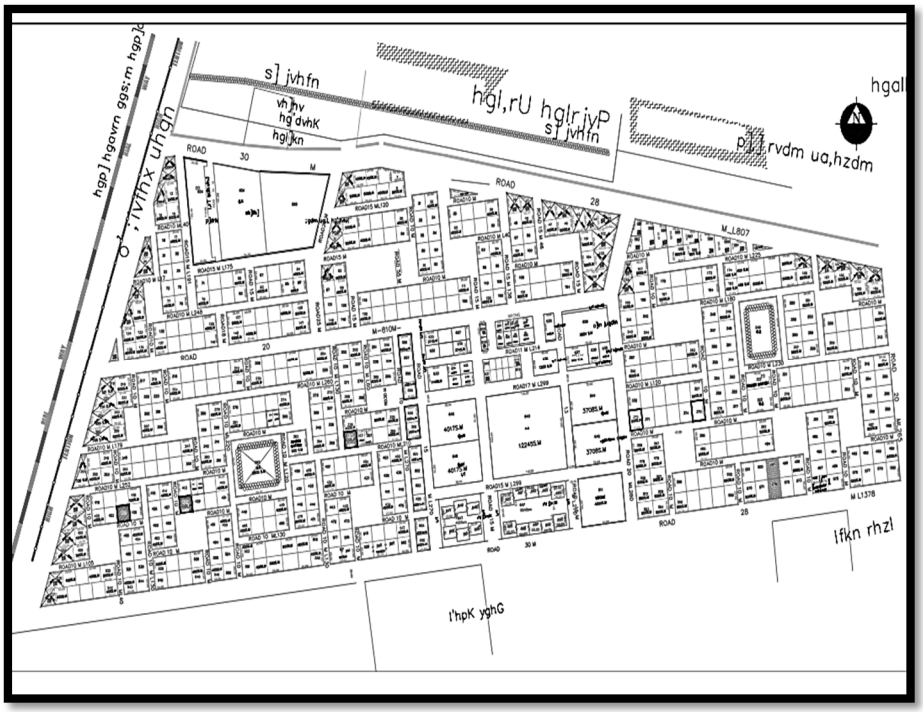

ملحق رقم(5)(يوضح تخطيط كافوري مربع (1)(وزارة التخطيط العمراني- المساحة محلية بحري))

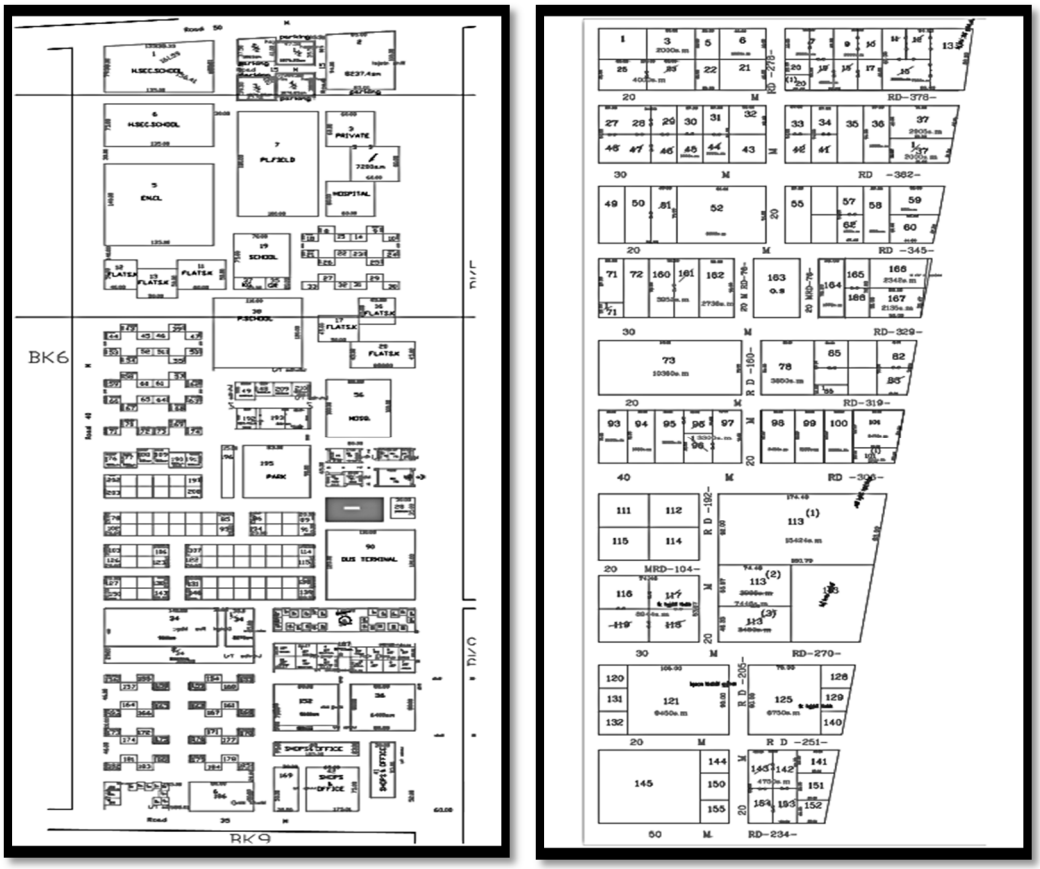

ملحق رقم(6)(7)(يوضح تخطيط كافوري مربع(2،7)(وزارة التخطيط العمراني- المساحة محلية بحري))

ملحق رقم(8)(يوضح تخطيط مربع(3)(وزارة التخطيط العمراني- المساحة محلية بحري))

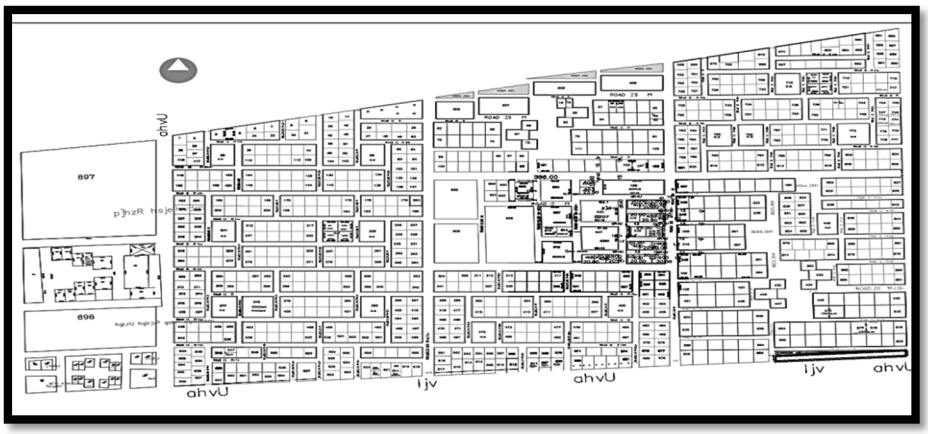

ملحق رقم(9) (يوضح تخطيط كافوري مربع(4) (المصدر وزارة التخطيط العمراني- المساحة محلية بحري))

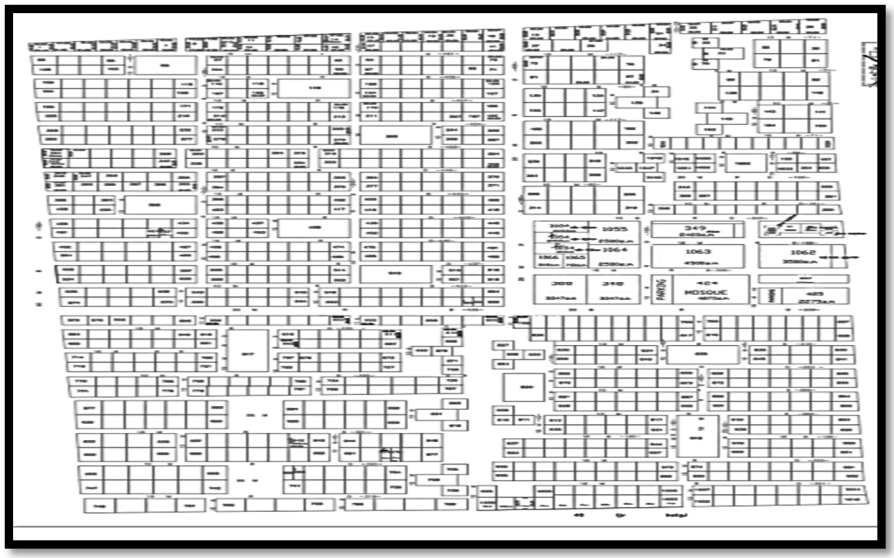

ملحق رقم(10) (يوضح تخطيط كافوري مربع(5) (وزارة التخطيط العمراني- المساحة محلية بحري))

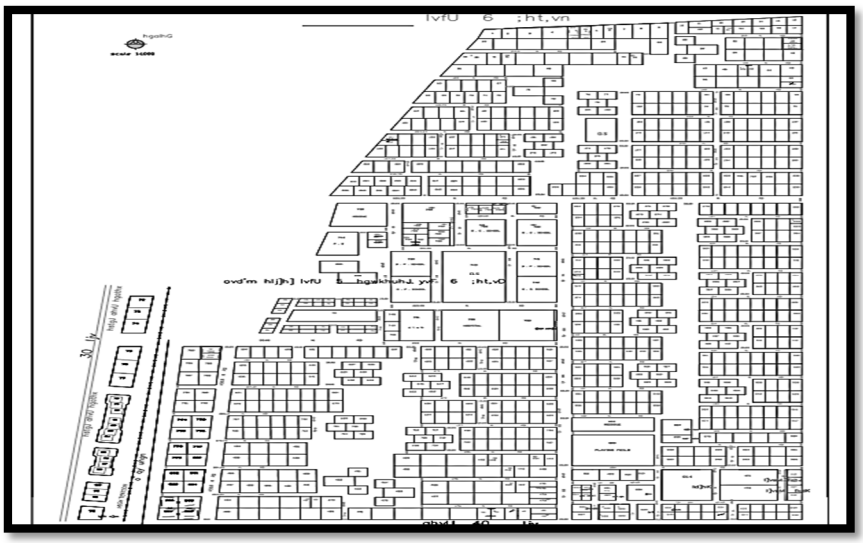

ملحق رقم(11) (يوضح تخطيط كافوري مربع(6) (وزارة التخطيط العمراني- المساحة محلية بحري))

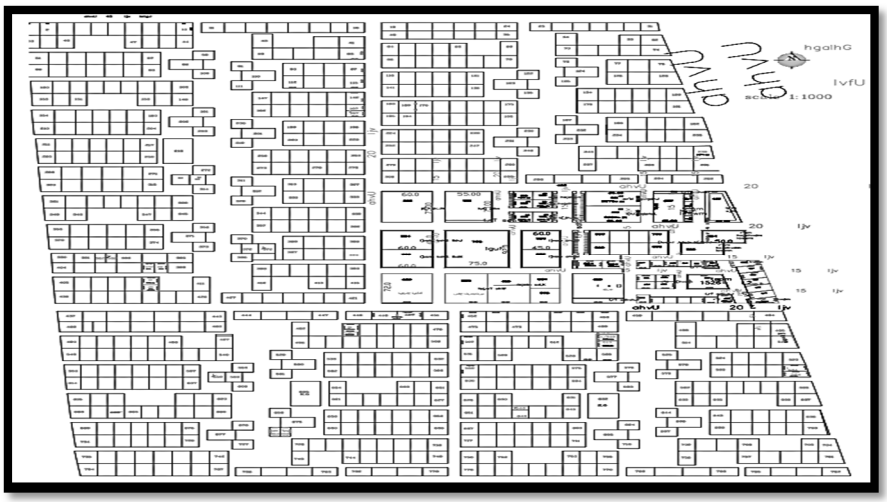

ملحق رقم(12)(يوضح تخطيط كافوري مربع(8) (وزارة التخطيط العمراني- المساحة محلية بحري))

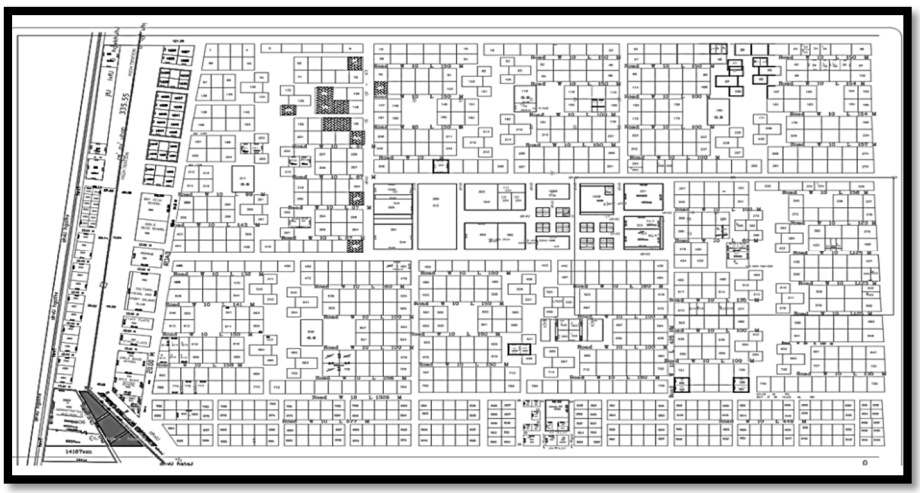

ملحق رقم(13)(يوضح تخطيط كافوري مربع(9)(وزارة التخطيط العمراني- المساحة محلية بحري))

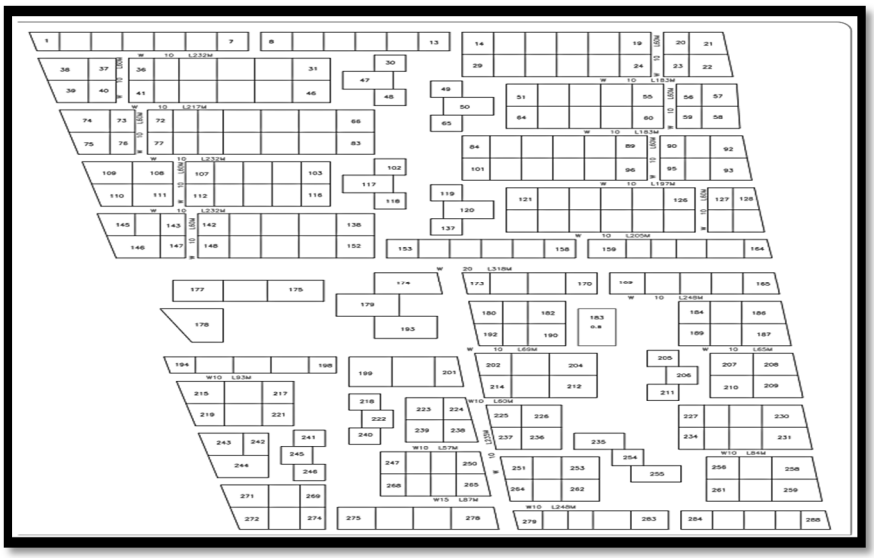

ملحق رقم(14)(يوضح تخطيط كافوري مربع(10)(وزارة التخطيط العمراني- المساحة محلية بحري))

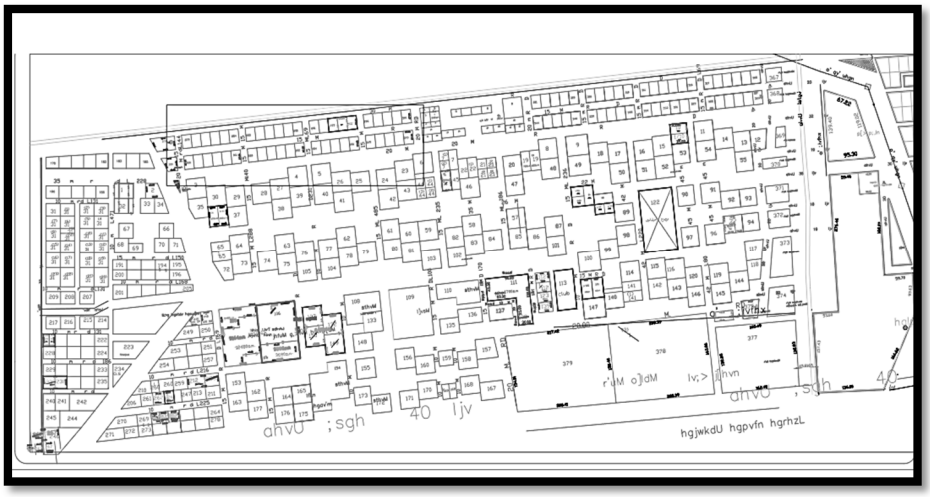

ملحق رقم(15) (يوضح تخطيط كافوري مربع(11)(وزارة التخطيط العمراني- المساحة محلية بحري))

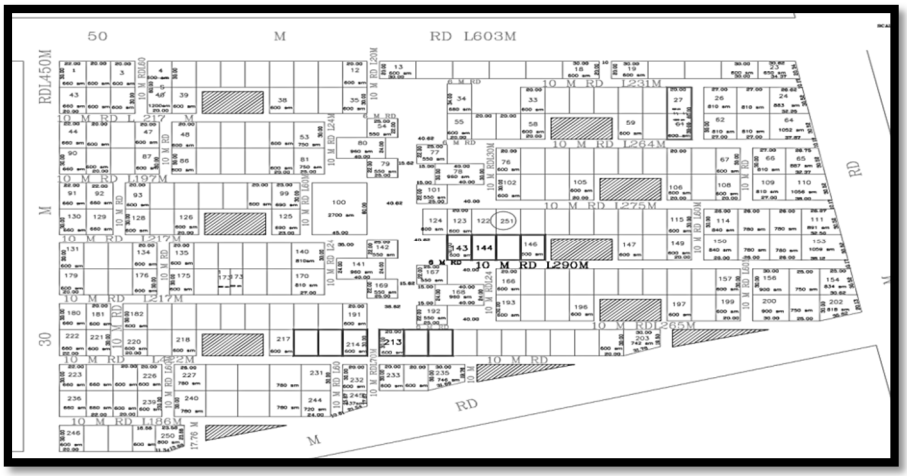

ملحق رقم(16) (يوضح تخطيط كافوري مربع(12) (وزارة التخطيط العمراني- المساحة محلية بحري))

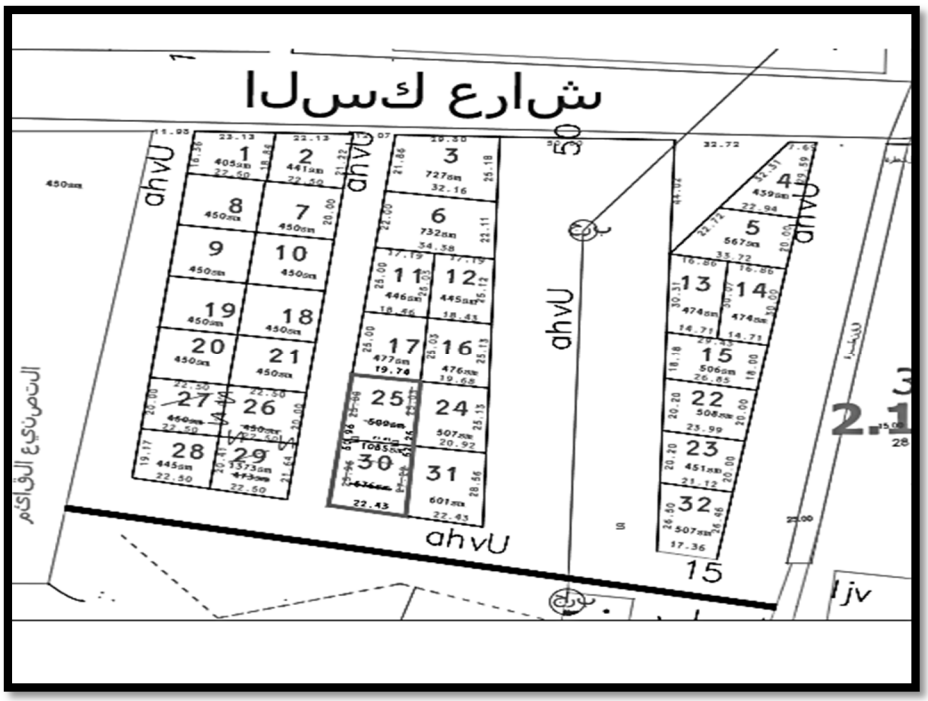

ملحق رقم(17) (يوضح تخطيط كافوري مربع(13) (وزارة التخطيط العمراني- المساحة محلية بحري))

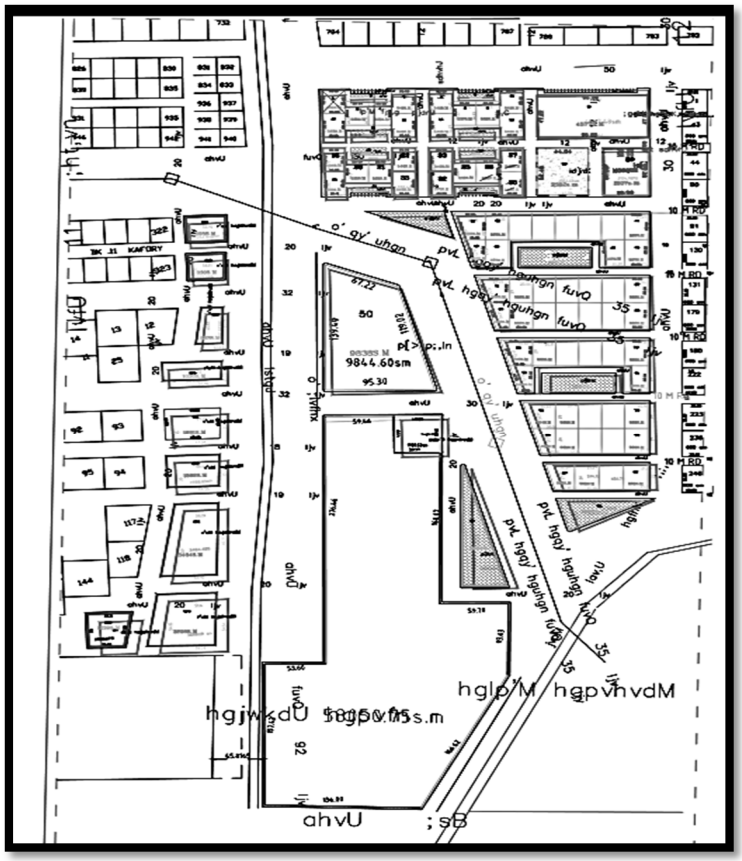

ملحق رقم(18) (يوضح تخطيط كافوري مربع(14) (وزارة التخطيط العمراني- المساحة محلية بحري))